

Reasons for Students' Reluctance to Enroll in Technical Education in Dhamar Governorate from the Students' Own Perspective

Dr. Ammar Ahmed Salah Maaodhah 

ammamaodha2@tu.edu.ye

Abstract

The present study aimed to identify the reasons behind students' reluctance to enroll in technical education in Dhamar governorate from the students' own perspectives. The study also aimed to analyze the level of influence of these reasons, and examine the statistical significance of differences in students' responses according to the variables of gender, type of secondary qualification, and university major. The study adopted the descriptive analytical approach due to its suitability to the nature and objectives of the study. The study population consisted of students from four faculties at Tamar University: Education, Administrative Sciences, Applied Sciences, and Engineering. The study sample comprised 408 male and female students selected using the stratified random sampling method. For data collection, the researcher used a questionnaire consisting of 46 items distributed across five domains: social, educational administration, economic, health, and labor market. The validity and reliability of the instrument were verified, and the data were analyzed using the SPSS software. The results showed that all domains of reluctance to enroll in technical education had a high degree of influence, except for the health domain, which had a moderate degree of influence. The economic domain ranked first among the domains of reluctance with a high degree of influence, while the health domain ranked last with a moderate degree of influence. The results also revealed no statistically significant differences at the level of $\alpha \leq 0.05$ in students' estimations attributable to the variables of gender, type of secondary qualification, or university major. The study concluded that reluctance to enroll in technical education is a complex phenomenon involving multiple interrelated factors, foremost among them the economic factor. The study recommended improving the financial returns for technical education graduates, aligning educational programs with labor market requirements, activating vocational guidance and counseling programs, and providing safe and healthy training environments.

Keywords: technical education; student reluctance; enrollment; Dhamar Governorate; economic factors

* PhD in Educational Foundations and Administration – Faculty of Education – Dhamar University.

Cite this article as: Maaodhah, A. A. S. (2026). Reasons for Students' Reluctance to Enroll in Technical Education in Dhamar Governorate from the Students' Own Perspective, *The Scientific Journal of The Faculty of Education*, 15(1), 272 -313.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

أسباب عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم التقني في محافظة ذمار من وجهة نظر الطلبة أنفسهم

د. عمار أحمد صلاح معوضه*
ammamaodha2@tu.edu.ye

الملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن الأسباب المؤدية إلى عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم التقني في محافظة ذمار من وجهة نظر الطلبة أنفسهم، وتحليل مستوى تأثير هذه الأسباب، بالإضافة إلى الكشف عن دلالة الفروق الإحصائية في استجابات الطلبة وفقاً لمتغيرات: الجنس، نوع المؤهل الثانوي، والتخصص الجامعي. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها. وتكوّن مجتمع الدراسة من طلبة أربع كليات بجامعة ذمار وهي: التربية، العلوم الإدارية، العلوم التطبيقية، والهندسة. وبلغت عينة الدراسة (408) طالباً وطالبة، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية. ولجمع البيانات، استخدم الباحث استبانة مكونة من (46) فقرة موزعة على خمسة مجالات: الاجتماعية، الإدارة التعليمية، الاقتصادية، الصحية، وسوق العمل. وتم التحقق من صدق الأداة وثباتها، وبعد تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS. أظهرت النتائج: أن جميع مجالات العزوف عن الالتحاق بالتعليم التقني جاءت بدرجة تأثير عالية، باستثناء المجال الصحي الذي جاء بدرجة متوسطة. وتصدر المجال الاقتصادي مجالات العزوف بدرجة تأثير عالية، في حين احتل المجال الصحي المرتبة الأخيرة بدرجة متوسطة. كما كشفت النتائج عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \geq 0.05$ في تقديرات الطلبة تُعزى لمتغيرات الجنس، نوع المؤهل الثانوي، أو التخصص الجامعي. خلصت الدراسة إلى أن العزوف عن التعليم التقني ظاهرة مركبة تتداخل فيها عدة عوامل، يتصدرها العامل الاقتصادي. وأوصت الدراسة بضرورة تحسين المردود المالي لخريجي التعليم التقني، ومواءمة البرامج التعليمية مع متطلبات سوق العمل، وتفعيل برامج التوجيه والإرشاد المهني، وتوفير بيئات تدريب آمنة وصحية.

الكلمات المفتاحية: التعليم التقني؛ عزوف الطلبة؛ الالتحاق؛ محافظة ذمار؛ الأسباب الاقتصادية

* دكتوراه في الاصول والادارة التربوية - كلية التربية - جامعة ذمار

للاقتباس: معوضه، ع. أ. ص. (2026). أسباب عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم التقني في محافظة ذمار من وجهة نظر الطلبة أنفسهم، *المجلة العلمية لكلية التربية*، 15(1)، 272- 313

© نُشر هذا البحث وفقاً لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو إضافته إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

المقدمة:

يمثل التعليم التقني والتدريب المهني ركيزة أساسية لتنمية المهارات البشرية ودفعة عجلة الاقتصاد في أي مجتمع (مرشد، 2006). ومع ذلك، تواجه معظم المجتمعات العربية، ومنها اليمن، تحدياً كبيراً يتمثل في النظرة الدونية لهذا النوع من التعليم، ما يؤدي إلى عزوف العديد من الطلبة عن الالتحاق به لصالح التعليم الجامعي النظري (فلانة، 2009). هذه الظاهرة تؤدي إلى فجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وتفاقم مشكلة البطالة، وتزيد الاعتماد على العمالة الأجنبية الماهرة (الخطيب، 1994).

التعليم التقني و المهني هو طريق كل دولة إلى التقدم المهني والتكنولوجي، وتجب العناية بهذا النوع من التعليم والاهتمام به وبوسائل وطرائق الوصول إلى مرحلة المقارعة المهنية مع الدول المتقدمة، وهو الطريق للوصول إلى مرحلة التصنيع والاكتفاء التقني الذاتي، والمشكلة التي تعانيها المجتمعات العربية هي النظرة غير الراقية للتخصصات المهنية، حيث يعتقد الكثير من الناس وربما يكون آباء الطلبة على رأسهم أن من يتجه إلى التعليم التقني هم الطلبة الذين معدلاتهم متدنية أو الطلبة غير القادرين على إكمال الدراسة بالتعليم العالي الجامعي، وهذا رسخ النظرة الخاطئة في أن التعليم التقني والتدريب المهني اقتصر على هذه الفئة من الطلبة وجعل طلبة الثانوية العامة وخريجها يتزاحمون على الجامعات ويتنافسون بشدة للحصول على مقعد فيها. (فلانة، 2009، 43).

و يؤدي التعليم التقني والتدريب المهني دوراً مفصلياً في الحياة الاقتصادية والصناعية والاجتماعية، باعتباره أحد الأدوات الرئيسية في تكوين الكوادر البشرية وأهم أسلحة مكافحة الفقر، إذ إنه يشكل أحد أهم مداخلات خطط التنمية الاقتصادية ويؤثر بشكل كبير في متغيرات التشغيل، ويقضي على البطالة، و يعمل على رفع دخل الفرد ومستوى المعيشة له (مرشد، 2006، 1).

كما أنه يعد وسيلة تعليمية، يمد الإنسان بمعارف ومعلومات ومبادئ وفلسفات، تزيد من طاقته على العمل والإنتاج، وهو أيضاً وسيلة تدريبية تزوده بالطرق العلمية والأساليب المتطورة والمسالك المتباينة في الأداء الأمثل، كما أنه وسيلة فنية يمنحه خبرات إضافية ومهارات ذاتية تعيد صقل قدراته ومهاراته اليدوية، إضافة إلى كونه وسيلة سلوكية يعيد تشكيل سلوكه وتصرفاته المادية والأدبية ويمنحه الفرصة لإعادة النظر في مسلكه الوظيفي والاجتماعي (سعد، 2000، 106).

كما يشكل العنصر البشري في أي مجتمع الركيزة الأساسية للنمو والتطور وكما قيل فالإنسان هو وسيلة التنمية وهدفها، والتعليم هو الأساس الذي ترتكز عليه التنمية البشرية وخاصة التعليم التقني والتدريب المهني (عبدالعزیز، 2006، 5).

ويتمخض عن ذلك عزوف كثير من الطلبة عن هذا النوع من التعليم، ما نتج عنه ارتفاع في معدلات البطالة، لأن المؤسسات التعليمية النظرية يستحيل أن تستوعب كل خريجي الثانوية العامة، في حين يوجد نقص كبير في الاستجابة لحاجة المجتمع من المتخصصين التقنيين والمهنيين في شتى المجالات المهنية، ما يدفع المجتمع إلى سد هذا النقص عن طريق جلب العمال والمهنيين من مجتمعات أخرى، وسواءً كانت حاجتنا إلى استقدام الخبراء الأجانب حقيقية أو متوهمة، فإن من المفارقات العجيبة حقا أن تتسم نظرتنا إلى العمل المهني أو التقني بالدونية والاحتقار، إذا ارتبط العمل في هذا المجال ببني جلدتنا، في حين أن "الخبير الأجنبي" يلقي لدينا مزيدا من التقدير والاحترام، وهو خبير في المجال نفسه الذي نحترق أنفسنا إذا انخرطنا فيه! ونحن في ذلك بين معضلتين: النظرة الدونية للعمل التقني والمهني، وأزمة الثقة بالنفس إلى درجة التعلق بكل ما هو أجنبي، ولا ريب أننا في ذلك أمام مشكلة نفسية اجتماعية، وعلاج مثل هذه المشكلات ينبغي أن يبدأ في محاضن التربية ومؤسسات التعليم، فهي المؤهلة- قبل غيرها من المؤسسات- لتزويد الناشئة بالمفهوم الصحيح المستمد من المصادر الإسلامية حول العمل والمهنة، وهي المؤهلة كذلك لبناء الاتجاهات النفسية الثابتة التي يصدر عنها السلوك المتزن، وهي المؤهلة كذلك لعلاج الثغرات النفسية، كضعف الثقة بالنفس- سواء كان ذلك على المستوى الفردي أو الاجتماعي- أو ما يسمى بـ"عقدة الأجنبي" والنظر إليه على أنه يملك الحلول السحرية لمشكلاتنا، في حين أننا نحن لا نستطيع ذلك. ومن المشكلات أيضا العزوف عن الدراسة التقنية والمهنية من قبل الطلبة ذوي المعدلات العالية، حيث يتجهون إلى التخصصات العلمية النظرية أو البحتة، فيكون نصيب مؤسسات التربية المهنية من الطلبة ذوي المعدلات المتدنية دراسيا أو المتسربين من الدراسة، حيث يلتحقون بالمدارس المهنية كحل بديل لملء الفراغ الذي يعيشونه بعد ترك الدراسة، وهذا شيء إيجابي طيب أن تستوعبهم الدراسة المهنية- ثم العمل المهني بعدها- هذه الطاقات، وإن تفعلها فيما يعود عليها بالفائدة، ويبعد عنها شبح البطالة، لكن ذلك يكون على حساب حاجة المجتمع إلى مهنيين مهرة، يتصفون بنبوغ ذهني متميز، يقودون المجتمع نحو الرقي في مدارج التقدم التقني والفني الدقيق، وحاجة المجتمع كذلك إلى شرائح مهنية، يسود فيها الالتزام الخلقي الضروري للتعامل مع شرائح المجتمع الأخرى، ولتقديم العمل أو الخدمة بأمانة وإخلاص. إن أسباب هذه المشكلات لا يمكن أن تنحصر في سبب واحد بعينه، وإنما هي تراكمات عديدة اجتماعية وتاريخية وثقافية، ولكنهما من جانب آخر تشير إلى واحد من جملة أسباب عديدة نتج عنها وجود هذه المشكلات أو بعضها (المحيميد، 2003، 488).

وإن عزوف الطلبة عن الالتحاق بمسارات التعليم التقني والتدريب المهني نتيجة استمرار النظرة السلبية للمجتمع لهذا النوع من التعليم، وكنتيجة أيضا لضعف التوجيه المهني في المراحل الدراسية التي تسبق مرحلة التعليم التقني، ما يحرم الطلبة من التعرف على هيكل المهن وأولويات فرص العمل المتاحة،

وبذلك يؤثر سلباً على اتجاهاتهم واختياراتهم العلمية والعملية. (ورقة عمل، 2005، 42)، لذا تحاول هذه الدراسة الكشف عن بعض الأسباب المؤدية إلى عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم التقني.

أولاً: مشكلة الدراسة:

يمثل التعليم التقني أحد أهم الأدوات الاستراتيجية لأي بلد من البلدان، سواء المتقدمة أو النامية، ولا يمكن لأي اقتصاد أو نظام الاستغناء عنها، وعلى الرغم من أهمية التعليم التقني وضرورته كمحرك للمجتمعات نحو التقدم، فإنه وحتى عهد قريب لوحظ أن الاتجاه العام للطلبة يميل إلى التعليم العالي الجامعي ويعزى هذا الاتجاه على أساس أنه التعليم الجدير ببذل الجهد، وأنه الذي يستحق الاحترام والتقدير من المجتمع، والذي يمكن أن يسهم في تطوير حركة التقدم والرقى في البلاد، أملاً في تعويض ما فاتهم من سنين الحرمان الطويلة من التعليم والثقافة، وأيضاً طموحاً في التسابق نحو وظائف قيادية مرموقة في سلم الهرم الوظيفي في الدولة، أما المجتمعات المعاصرة فقد تبنت وجهة نظر معاكسة، مفادها أن العمل اليدوي يعد القاعدة الأساس التي يقوم عليها التطور التكنولوجي الحديث خاصة وأنه يقوم على الفكر والنظريات العلمية، وبذلك يمكن القول إن النظرة إلى التعليم التقني على اعتبار أنه أدنى من التعليم النظري بدأت تتلاشى على أقل تقدير من نظر المخططين للتعليم ومن بيدهم وضع استراتيجيته، وبهذا فالتعليم التقني يعد وسيلة أساسية لا غنى عنها لإعداد الكوادر التقنية المؤهلة للقيام بعمليات الإنتاج والخدمات المختلفة، التي يمكن أن تسهم في حركة تطور المجتمع اليمني.

ومع أن اليمن قد خطت خطوات في مجال التعليم التقني، إلا أنه ما تزال الحاجة ملحة إلى النظر في برامج هذا التعليم في سبيل تطويره، ليواكب حركة التغيير داخل المجتمع، وإذا كنا نلمس تحسناً في هذا المجال إلا أنه محدود، فإن ذلك يرجع إلى وجود مجموعة من الصعوبات ربما عاقت حركته، وأبطأت تقدمه كثيراً. ومنها ضعف الإقبال عليه من قبل الطلبة، وكثرة أعداد القوى العاملة غير اليمينية في هذا المجال، في الوقت الذي ترتفع فيه نسب البطالة بين الشباب، وفي الوقت الذي يواجه الشباب ذكوراً وإناثاً تحديات كثيرة في وقتنا الحاضر تتمثل في صعوبة حصولهم على فرص عمل مناسبة. وهذا الشح في الفرص الوظيفية وما يرافقه من تنامي لمعدلات البطالة بين أفراد المجتمع يقابله عزوف من هؤلاء الشباب عن الالتحاق بالتعليم التقني، وهذا ما أشارت إليه التقارير والإحصائيات الصادرة عن مكتب التعليم الفني والتدريب المهني بمحافظة ذمار ومكتب التخطيط والإحصاء ولأعوام متتالية، عبدالعزيز، وآخرون (2008)، عبدالعزيز، وآخرون (2009)، التقرير السنوي وزارة التعليم الفني والتدريب المهني (2003، و 2006)، تقرير الحكومة اليمنية بشأن التعليم الفني والمهني باليمن (2004)، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية (2006-2007)، تشير إلى قلة نسبة عدد الطلبة الملتحقين بالمعاهد التقنية والمهنية، مقارنة مع التعليم الجامعي (جامعة ذمار) ومقارنة مع مخرجات التعليم العام، وهذا ما جعل الباحث يقوم بدراسته، بالإضافة إلى معاشته لهذه الظاهرة، كونه عمل مدرساً بالمعهد التقني الصناعي لعدة سنوات، ومن ثم عمل

رئيساً لقسم المواد العامة (المواد التربوية)، وعمل كذلك في لجنة التسجيل والقبول لمدة لا تقل عن خمس سنوات، ولم يلاحظ تقدم أعداد متزايدة وكبيرة نحو التعليم التقني من الطلبة بشكل عام، ولا من الطلبة الذين هم من ذوي المعدلات المرتفعة بشكل خاص، رغم المزايا الكثيرة التي تتوفر للعاملين في هذا المجال، مقارنة ببعض مجالات التعليم الأخرى، ونتيجة لما لهذه الظاهرة من آثار اجتماعية واقتصادية على المدى القصير والمتوسط والبعيد، وخاصة مع الزيادة الحالية للنمو السكاني في اليمن، والتوسع الكبير في الخدمات التقنية والمهنية بكل مستوياتها في القطاعين العام والخاص، الذي يحتم ازدياد طلب سوق العمل على تلبية الاحتياجات التقنية والمهنية من الكوادر البشرية الوطنية المؤهلة، حيث إن دراسة هذه الظاهرة سيمكن من معرفة الأسباب المختلفة الكامنة وراءها، ومن ثم اقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها.

تساؤلات الدراسة:

س1/ ما أهم الأسباب المؤدية إلى عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم التقني من وجهة نظرهم في محافظة ذمار؟

س2/ هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) بين تقديرات الطلبة أنفسهم حول أسباب العزوف عن الالتحاق بالتعليم التقني تعزى إلى المتغيرات الآتية: (الجنس، نوع المؤهل الثانوي، التخصص الجامعي)؟

ثانياً: أهداف الدراسة:

إن أي عمل يقوم به الإنسان له غاية معينة أو أهداف محددة، والباحث يريد من خلال هذه الدراسة الوصول إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- معرفة أهم الأسباب المؤدية إلى عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم التقني من وجهة نظرهم في محافظة ذمار.

2- تحديد ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) بين تقديرات الطلبة حول أسباب العزوف عن الالتحاق بالتعليم التقني تعزى إلى المتغيرات الآتية: (الجنس، نوع المؤهل الثانوي، التخصص الجامعي).

ثالثاً: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة الحالية من النقاط الآتية:

- 1- مساعدة الطلبة على معرفة الأسباب التي أدت إلى عزوفهم عن الالتحاق بالتعليم التقني.
- 2- إثراء المجال التربوي بدراسة هي الأولى – بحدود علم الباحث - تناولت موضوع عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم التقني في الجمهورية اليمنية بوجه عام وفي محافظة ذمار بوجه خاص من وجهات نظر الطلبة أنفسهم .

- 3- من المؤمل أن تُثري هذه الدراسة متخذي القرار على وجه الخصوص بمعلومات مهمة بخصوص الأسباب التي تؤدي إلى عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم التقني والمهني، ما يؤدي إلى تلافي السلبيات، وكذلك يساعد في إيجاد الحلول المناسبة للتعامل مع هذه الظاهرة في المستقبل.
- 4- قد تفيد نتائج هذه الدراسة متخذي القرار في وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم التقني والتدريب المهني في رسم استراتيجيات التعليم، ورسم صورة التعليم التقني، ورسم صورة التوجيه في مجال الإرشاد والتوجيه التقني والمهني. الذي ينبغي أن تكون له مكانته في مرحلة التعليم الأساسي ومرحلة التعليم الثانوي لضمان توجيه مخرجات هذا التعليم نحو التعليم التقني والمهني.
- 5- قد تسهم نتائج هذه الدراسة في زيادة توعية المجتمع بأهمية التعليم التقني ودوره في التقدم والرفق.

رابعاً: حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة في الآتي:

- أ- الحدود الموضوعية: الأسباب المؤدية إلى عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم التقني من وجهة نظر الطلبة أنفسهم في محافظة دمار.
- ب- الحدود المكانية: كليات جامعة دمار. وكما تناولت الدراسة المعاهد التقنية (الصناعية، والتجارية) التابعة لمكتب التعليم الفني والتدريب المهني بمحافظة دمار.
- ج- الحدود الزمانية: طبقت الدراسة الحالية خلال العام الجامعي (2009-2010).

د- الحدود البشرية:

- وتمثلت في مجموع الطلبة اليمنيين الملتحقين بالمستوى الأول بجامعة دمار للعام الجامعي (2009-2010)، والبالغ عددهم (2931) طالباً وطالبة.

خامساً: مصطلحات الدراسة:

1- العزوف:

هو البعد عن الشيء وردت كلمة عزوف في القاموس المحيط بمعنى: "عَزَفْتُ عنه تَعَزَفْتُ عنه وَعُزِفَ عَزُوفاً: زهدت فيه، وانصرفت عنه أو ملته فهو عزوف عنه" (الفيروزآبادي، 1994، 1082).

2- عزوف الطلبة:

ويعرفه الباحث إجرائياً بأنه: هو عدم رغبة الطلبة الخريجين من مرحلة التعليم العام الثانوي أو انصرافهم عن التفكير في الالتحاق بالتعليم التقني والمهني لأسباب متعددة قد ترجع لأسباب اجتماعية، أو اقتصادية، أو أسباب متعلقة بالإدارة التعليمية، أو صحية، أو أسباب متعلقة بسوق العمل، أو كل تلك الأسباب مجتمعة.

3- التعليم التقني:

ويعرف بأنه: "جميع أشكال مستويات العملية التعليمية والتدريبية التي تتضمن بالإضافة إلى المعارف العامة دراسة التكنولوجيا والعلوم المتعلقة بممارسة المهنة في شتى الاختصاصات". (القانون رقم 23، المادة 25، 2006).

وكما عرفه (حمدان، 2001، 84) بأنه "ذلك النمط من التعليم العالي النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي وإكساب المهارات والمعرفة التقنية K والذي تقوم به مؤسسات تعليمية نظامية لا تقل عن سنتين بعد الدراسة الثانوية، لإعداد قوى عاملة (أطر فنية) في مختلف الاختصاصات الصناعية والإدارية وغيرهما، وتقع عليها مسؤولية التشغيل والصيانة والخدمات "ويتضمن التعليم التقني تعليماً عاماً، ودراسات علمية وتقنية، إلى جانب التدريب على المهارات ذات الصلة بتلك الدراسات. ويعرفه الباحث إجرائياً بأنه: التعليم الذي يأتي بعد مرحلة التعليم العام الثانوي، ومرحلة الثانوية المهنية، والذي يقضي فيه الطالب مرحلة محددة بعد التعليم الثانوي العام والثانوية المهنية، يتلقى فيها دراسة نظرية وتدريبية على مهن أو اختصاصات تقنية أو فنية و يتخرج بعدها من معاهد التعليم التقني (الصناعي، والتجاري) ليمارس مهنة ذات علاقة بدراسته.

4- الالتحاق:

ويعرفه الباحث إجرائياً بأنه: تقدم الطلبة لتسجيل أسمائهم في الكشوفات الخاصة بالالتحاق والمتوفرة في إدارة شؤون الطلبة بمؤسسات التعليم التقني (المعاهد التقنية). الإطار النظري:

التعليم التقني في اليمن:

يتميز عصرنا الحاضر ببروز تطورات سريعة متلاحقة في شتى المجالات، وتحقيق إنجازات كثيرة في ميدان العلم والتكنولوجيا، وظهور سمات ومعالم جديدة تختلف عن سمات ومعالم العصور الماضية، وربما كان من أهم ما يميز علمنا المعاصر أن التعليم أصبح حقاً لكل مواطن حسب قدراته وإمكاناته، فنحن نعيش في عصر أصبحت فيه ديمقراطية التعليم ضرورة لا يمكن تجاهلها، وأصبح التوسع في منح فرص التعليم للجميع هو إحدى السمات المميزة لنظم التعليم في العالم المعاصر.

وعلى الرغم من أهمية التعليم التقني في تقدم المجتمع وانطلاق أفرادِهِ إلى آفاق ومجالات مفيدة إلا أن هذا النوع من التعليم تحيط به الكثير من المشكلات التي لا بد من حصرها، وبذل كل جهد للتغلب عليها لتقليل الفاقد فيه، وهو جدير بذلك، حيث إنه يملك طاقة هائلة تدعم التنمية الصناعية، ويعد أحد العوامل المهمة في زيادة الخبرات وصنع المهارات، والاستعداد لما يفرضه العصر الحديث من صور جديدة للتغير التكنولوجي الهائل، الذي أصبح يشمل الأقمار الصناعية، والهندسة الوراثية، والطاقة النووية، والحاسب الآلي، وغير ذلك من الوسائل التي ستعيد صناعة العقل البشري، وتدخل العديد من العلاقات

المتشابكة والمعقدة، سواء في العلاقات الدولية أو في العلاقات الاجتماعية المحلية، وذلك أن العالم أصبح الآن بما حققته نظريات الاتصال يكاد أن يكون قرية واحدة.

وما يحتم زيادة الاهتمام بالتعليم التقني، والواقع أن معظم الدول المتقدمة حين أدركت أهمية التعليم التقني في تقدم المجتمع نوعت في تقديم أنظمة حرفية جديدة، وكذلك نوعت في برامج التدريب التقني. وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد الذي بدأت تبديه العديد من الدول بالتعليم التقني، ومنها اليمن إلا أن الإرث الاجتماعي والموقف الخاطئ الذي ساد نحو التعليم التقني والمهني والأعمال اليدوية عموماً، لا يزال يشكل أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى قلة التحاق الطلبة بالتعليم التقني بالقياس إلى التعليم الجامعي، وذلك مجازة للاعتقاد الخاطئ الذي ساد والذي مفاده أن التعليم الثانوي العام هو الذي يؤدي إلى التعليم الجامعي، وبالتالي يؤدي إلى المواقع العليا والقيادية في معظم أنظمة الخدمة المدنية. (سعد: 2000، 108).

1- مفهوم التعليم التقني Technical Education:

كلمة أتقن أداء الشيء أداء، والتقنيات هي وسائل أو طرائق لتحقيق غايات وهي نوعان تقنيات مادية أو تكنولوجية مادية أو تقنيات فنية، أما كلمة (تقني) (Technological) التي تمثل الشق الثاني من المصطلح، فهي مشتقة من كلمة تقنية وهي الترجمة العربية لكلمة (تكنولوجيا)... والأصل في كلمة تكنولوجيا أنها كلمة لاتينية مكونة من مقطعين المقطع الأول تكنو (Techno) بمعنى حرفة أو صناعة والمقطع الثاني لوجي (logy) بمعنى فن أو علم، وتشير بعض الأدبيات إلى أن المقطع الثاني من الكلمة هو (لوجيك - logic) بمعنى منطق، وسواء أكان هذا أم ذاك فإن الكلمة كاملة تعني (علم أو فن الحرفة)، أو (علم أو فن الصناعة) أو (منطق الحرفة أو الصناعة) والمرادف لكلمة تكنولوجيا في اللغة الإنجليزية هي (Technique) بمعنى تقنية أو تقانة، إذ يعرف هذا المصطلح بأنه علم تطبيق المعرفة في الأغراض التطبيقية والعملية بطريقة منظمة. (صبري، 1421، 55).

ومن المتعارف عليه أن كلمة تقني هي ترجمة لكلمة تكنولوجيا Technology الإنجليزية الأصل، بينما في الواقع أن كلمة تقني هي كلمة عربية الأصل، تعود جذور نشأتها إلى التراث العربي الإسلامي، اشتقاقاً ومعنى، ذلك أنه في العصر الجاهلي وجد رجلاً يسمى عمر بن تقن، وكان هذا الرجل كما يذكر (ابن منظور في لسان العرب) يجيد الرماية بالرمح والنبيل بمهارة عالية، فصار العرب يطلقون على من يبرع في استخدام الرمح والنبيل، بأنه رجل تقن، نسبة إلى عمر بن تقن، أي أجاد وأتقن الأداء، ثم اتسع المعنى تدريجياً، فصار يطلق على من يحسن أداء الحرف والمهارات اليدوية بدقة، ليصبح معنى تقني القدرة على أداء المهارات المعقدة في الصناعة. كما يوضح القرآن الكريم معنى كلمة تقن، يقول تعالى " وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ {النمل/88} بمعنى أحسن صنع كل شيء، وعلى ذلك معنى تقن من يمارس صناعة وأداء مهارة أو حرفة معقدة، بمعنى صاحب مهنة. (الحاج، 2009، 25).

كما عُرف التعليم التقني بأنه: التعليم المتضمن إعداداً تربوياً وتوجيهاً سلوكياً، والمصمم لإعداد المهارات الوسطى من العمال التقنيين في مؤسسات تعليمية، بين سنتين وثلاث سنوات بعد الدراسة الثانوية ودون مستوى الدراسة الجامعية، ويتضمن منهج التعليم التقني تعليماً عاماً ودراسات نظرية وعملية، والتدريب على المهارات ذات العلاقة في مجال تقني معين، وتتفاوت مكونات هذا المنهج تبعاً لنوع العمالة والمستوى الذي تهيئه له تلك المناهج، وتصنف مخرجات هذا التعليم في المستوى التقني في هرم العمالة. (الصلوي، 2007، 22).

ولقد اعتمدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (إليساكو)، والاتحاد العربي للتعليم التقني مسمى "التعليم التقني، للدلالة على الإعداد المهني الذي يتم في مؤسسات التعليم العالي (فوق الثانوية ودون الدرجة الجامعية الأولى)، وتتراوح مدته بين (2-3) سنوات، ويهدف إلى إعداد العاملين في فئة مستوى التقني "Technician. إلا أننا نلاحظ أن مفهوم "تقني" لم تعتمده بعض المجتمعات العربية، وفضلت استخدام كلمة فني، كما أن التعليم التقني يختلف من حيث المسمى من دولة إلى دولة عربية أخرى، مثلاً تم اعتماد "التعليم التقني" في كل من الإمارات والسعودية وسوريا والعراق وقطر وموريتانيا واليمن، أما في مصر ولبنان والصومال فقد اعتمدت مسمى "التعليم الفني"، بينما في المغرب والجزائر وتونس فقد تم اعتماد مسمى "التعليم التقني السامي"، وفي الأردن وفلسطين اعتمد مسمى "التعليم الجامعي المتوسط"، أما بالنسبة لمسميات المؤسسات التعليمية التي تتولى التعليم التقني في الدول العربية فهي متنوعة ومتعددة، مثلاً اعتمد مسمى معهد تقني في اليمن، ومعهد فني في مصر ولبنان والعراق والصومال، وكلية المجتمع في الأردن، والكلية التقنية في قطر وفلسطين، وكلية تقنية متوسطة ومعاهد فنية عليا في السعودية، ومعاهد التكوين التكنولوجي في الجزائر والمغرب. (مصطفى، 2001، 30).

وكما عرفه معجم مصطلحات التعليم التقني والتدريب المهني بأنه ذلك النوع من التعليم النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي والتوجيه السلوكي، بالإضافة إلى إكساب المهارات اليدوية التقنية والذي تقوم به مؤسسات تعليمية نظامية لمدة لا تقل عن سنتين بعد الدراسة الثانوية ودون مستوى الدراسة الجامعية لغرض إعداد أطر تقنية تقع عليها مسؤولية التشغيل والإنتاج، وتكون كحلقة وصل بين المخططين والاختصاصيين من خريجي الجامعات من جهة، وبين العمال المهرة من جهة أخرى ولها القدرة على ترجمة الخطط الإنتاجية والعمل على تنفيذها مع الأيدي العاملة الماهرة. (بدوي، 1989، 3).

وكما ورد في المادة الأولى من اتفاقية التعليم التقني والمهني التي اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) في دورته الخامسة والعشرين لعام 1989 بأنه التعليم الذي يعد التقنيين للصناعة والزراعة والتجارة والاقتصاد المنزلي والطب... وهو تعليم يتم في مستوى فوق

الثانوية، أو تحت المستوى الثالث (العالي) ويحتوي المنهج على النظريات التقنية العامة والتدريبات في مجال تقني معين والإلمام بالمهارات والنظريات المتعلقة بها. (www.unevoc.unesco.org).

2- الفرق بين التعليم التقني والتعليم المهني، والتدريب التقني والتدريب المهني:

رافق مسيرة تطور التعليم والتدريب المهني والتقني تبايناً حول مصطلحات: التعليم التقني، والتعليم المهني، والتعليم المهني، والتعليم المهني، ومضامينها، وعلاقة التدريب بالتعليم التقني والتعليم المهني، وما ترتب على ذلك من جدل ما زال محتدماً، رغم حسم هذا الأمر من قبل المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة، التي خلصت إلى تحديد هذه المصطلحات وميزتها بينها، وصارت محل إجماع دولياً، وشبه أجماع بين الباحثين والمهتمين؛ مما قضى على جانب كبير من الجدل الدائر حولها معانها. ويبدو أن سبب استمرار الاختلاف حولها يرجع إلى أن استخدامها بصورة رسمية من قبل الحكومات والوزارات حال دون تغيير الألفاظ المستخدمة، مع أنها تتفق إلى حد بعيد. في المضمون. (الحاج، 2002، 19).

وعلى كل حال يمكن عرض هذه المصطلحات، والتفرقة بينها في إطار العلاقة القائمة بينها، وإيراد المقصود بها في اليمن، وذلك على النحو الآتي:

أ- التدريب المهني:

هو ذلك التدريب الذي يهدف إلى إعداد عمال مهنيين متخصصين في مهنة محددة، ومدة الدراسة فيه سنتان دراسيتان تبدأ بعد نهاية التعليم الأساسي المشترك. والتدريب المهني يؤهل الطلبة ليكونوا قادرين على امتلاك المهارات الأدائية التي تمكنهم من ممارسة مهنتهم بدرجة من الكفاية والفعالية، ومساعدتهم على تطوير هذه المهارات والمعارف وتنميتها بصورة مستمرة ودائمة. (أبو جراد، 1994، 21).

ويلاحظ من المفهوم السابق أن الملتحقين بمثل هذا النوع من التدريب هم من الطلبة الذين لم يحصلوا على شهادة الثانوية العامة، وبالتالي يتم تصنيفهم ضمن العمال المهرة.

ب- التدريب التقني:

يرى كل من (حمدان والشويخ، 2004، 82) أن التدريب يحتل موقفاً متوسطاً بين التعليم الجامعي من جانب، والتعليم المهني من جانب آخر، و يؤدي التعليم التقني دوراً مفصلياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تلبية احتياجات حقل العمل من الكوادر البشرية المؤهلة لدفع عجلة التنمية.

وعلى ذلك فالتدريب هو عملية تعليم، وناتج التعليم، تعلم، وناتج التعلم تربية. ومن هنا فالتدريب متضمن توجهات سلوكية وتربوية بالضرورة، حتى لو لم تكن مقصودة.

ج- التعليم المهني:

وقد عرفته منظمة اليونسكو (Unesco, 1978, 8) بأنه: التعليم المتضمن إعداداً تربوياً وتوجيهاً سلوكياً، والمصمم لإكساب الفرد المهارات والقدرات المهنية، المعتمدة على دراسات نظرية عامة متعلقة بها، وتدريبات عملية لتنمية المهارات المطلوبة. وتتفاوت نسب هذه المكونات، غير أن التركيز عادةً ما يكون أكثر على التدريب العملية.

وقد عرف التعليم المهني بأنه: عملية حصول الفرد على المهارات والمعلومات والاتجاهات، أو تزويده بها، أو تطويرها لديه، بشكل يؤدي إلى تغيير في سلوكه وأدائه، ليصبح قادراً على القيام بجزء من عمل، أو بعمل متكامل أو بمجموعة من الأعمال بشكل مناسب. (المصري، 1991، 35).

ويلتحق بهذا النوع من التعليم الطلبة الذين أنهوا المرحلة الإعدادية (التاسع) حسب النظام المتبع في مؤسسات التعليم التقني في اليمن، ومدة الدراسة فيه ثلاث سنوات حيث يحصل الطالب على الثانوية المهنية.

د- التعليم التقني:

وهو موضوع الدراسة الحالية، وقد سبق تعريفه بأنه " التعليم المتضمن إعداداً تربوياً وتوجيهاً سلوكياً، والمصمم لإعداد المهارات الواسطة من العمال التقنيين في الأداة الواسطة في مؤسسات تعليمية بين سنتين وثلاث سنوات، بعد الدراسة الثانوية، ودون مستوى الدراسة الجامعية. ويتضمن منهج التعليم التقني، تعليماً عاماً ودراسة نظرية، وعملية وتقنية، والتدريب على المهارات ذات العلاقة في مجال تقني معين. وتتفاوت مكونات هذا النهج تبعاً لنوع العمالة والمستوى الذي تهيئه له تلك المناهج، ويصنف خريجو هذا التعليم في مستوى التقني أو الفني في هرم العمالة، وبذلك فإن التعليم والتدريب التقني اصطلاحاً شامل يشير إلى العملية التعليمية التي تتضمن، بالإضافة إلى التعليم العام دراسة التقنية والعلوم المتعلقة بها، لاكتساب المهارات العملية والعملية ذات الصلة بالمهنة في القطاعات المختلفة للحياة الاقتصادية والاجتماعية. (الحاج، 2002، 23-24).

العزوف عن الالتحاق بالتعليم التقني:

وعلى الرغم من أهمية التعليم التقني وضرورته كمحرك للمجتمعات نحو التقدم، فإنه وحتى عهد قريب لوحظ أن الاتجاه العام للطلبة يميل إلى التعليم العالي الجامعي ويعزى هذا الاتجاه على أساس أنه التعليم الجدير ببذل الجهد، وأنه الذي يستحق الاحترام والتقدير من المجتمع، والذي يمكن أن يسهم في تطوير حركة التقدم والرفق في البلاد، أما المجتمعات المعاصرة فقد تبنت وجهة نظر معاكسة، مفادها أن العمل اليدوي يعد القاعدة الأساسية التي يقوم عليها التطور التكنولوجي الحديث، خاصة وأنه يقوم على الفكر والنظريات العلمية، وبذلك يمكن القول إن النظرة إلى التعليم التقني على اعتبار أنه أدنى من التعليم النظري بدأت تتلاشى على أقل تقدير من نظر المخططين للتعليم ومن بيدهم وضع استراتيجيته، وبهذا

فالتعليم التقني يعد وسيلة أساسية لا غنى عنها لإعداد الكوادر التقنية المؤهلة للقيام بعمليات الإنتاج والخدمات المختلفة التي يمكن أن تسهم في حركة تطور المجتمع اليمني.

أسباب عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم التقني:

من المشكلات التي يعاني منها التعليم التقني والتدريب المهني مشكلة العزوف عن الالتحاق بالتعليم التقني، وتبدو هذه الظاهرة في تحاشي كثير من الطلبة عن الالتحاق بالأعمال والمهن والحرف الفنية، كالنجارة والسباكة والحدادة والبرادة... الخ، ويشعر الطلبة بالخجل والعار من ممارسة مثل هذه الأعمال، ويفضل عليها الأعمال الكتابية والمكتبية، فعلى الرغم من ارتفاع أجور المهن والحرف الفنية ارتفاعاً كبيراً إلا أن الطلبة ما يزالون يمتنعون عن الالتحاق بهذه الأعمال، وينظر إليها نظرة احتقار وامتهان، وقد أدى هذا العزوف إلى حدوث نقص كبير في العمالة الفنية في عالمنا العربي، وأصبحنا في حاجة ماسة إلى وجود أعداد متزايدة من العمالة الماهرة ونصف الماهرة، وذلك لسد احتياجات مشاريع التنمية والمشاريع العمرانية والإنتاجية الخاصة والعامة. وأدى ارتفاع مثل هذه العمالة في أجورها وندرتها إلى عرقلة حركة الإنتاج وارتفاع تكلفة السلع والوحدات المنتجة بصورة خيالية، وجذبت أسواق العمالة القادرة على دفع الأجور الباهظة أرباب الكفاءات الفنية إليها، بينما بقي الصبية وقليلو الخبرة ليقوموا بعبء العمالة الفنية في مجتمعاتهم الأصلية، ما أدى إلى انخفاض جودة الأعمال التي يمارسونها وينعكس ذلك بطبيعة الحال على مستوى الدخل الوطني والفردى، فضلاً عن حدوث فجوة عميقة في مستويات المعيشة بين أرباب الأعمال اليدوية التي ارتفعت أجورها ارتفاعاً خيالياً وبين أرباب الأعمال العقلية والذهنية أو الكتابية والمكتبية. .
(www.almuoyal.8m.net/alezooft.html)

ولقد ذكر (الخزاعي، 1990) بعض معوقات الالتحاق بالتعليم التقني والتي منها:

- 1- قلة التوجيه والإرشاد المهني في المدارس.
- 2- ضعف التوجيه عبر وسائل الإعلام.
- 3- عدم توجيه الرأي العام لأهمية المجالات العملية.
- 4- عدم توعية المتقدمين بطبيعة الدراسة ومستقبلها.
- 5- قلة الفرص لإتمام الدراسة الجامعية.
- 6- قلة المعاهد التقنية في المدن ذات الكثافة السكانية.
- 7- عدم التنسيق بين القطاع الخاص والمؤسسة العامة للتعليم التقني لتوظيف الخريجين.
- 8- عدم مراعاة ميول وقدرات الطلبة عند اختيارهم لتخصصاتهم.
- 9- عدم توجيه الطلبة حسب احتياجات المجتمع.
- 10- عدم الربط بين التعليم الثانوي العام والتعليم التقني.

ومما سبق يجد الباحث أن هناك عدة أسباب قد تؤدي إلى عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم التقني، ومن أهم هذه الأسباب من وجهة نظر الباحث ما يأتي:

- 1- النظرة السلبية من قبل الآباء للطلاب الملتحقين بهذا النوع من التعليم.
- 2- عدم وضع لوائح ملزمة للشركات والمؤسسات تحدد فيها مراتب ومستويات خريجي التعليم التقني.
- 3- ضعف التوعية بأهمية التعليم التقني وما يقدمه من دور مهم في النهوض بالصناعات الوطنية سواءً من قبل المدرسة أو من قبل وسائل الإعلام.
- 4- الفكرة السائدة بأن تخصصات التعليم التقني يحتاج للمزيد من الجهد البدني، وطول أوقات أو ساعات العمل.
- 5- ضعف الثقة من قبل الشركات والمؤسسات في خريج التعليم التقني من حيث كفاءة التدريب.

الآثار السلبية لنقص التقنيين:

دراسات سابقة:

(1) دراسة تسنغ (1991, Tesng):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اتجاهات الطلبة التايوانيين في المدارس الثانوية واتجاهات والديهم نحو التعليم المهني في تايوان، وتوصلت إلى: تكونت اتجاهات إيجابية نحو التعليم المهني بدل الاتجاهات السلبية، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الطلبة، سواء في التعليم الأكاديمي أو التعليم المهني نحو التعليم المهني وأن اتجاهات الطالبات أكثر إيجابية نحو التعليم المهني من الطلبة. ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات والدي الطلبة في التعليم الأكاديمي أو المهني نحو التعليم المهني.

(2) دراسة (شمسان، والهيبي، 1999):

هدفت هذه الدراسة إلى قياس اتجاهات طلبة التعليم الأساسي والثانوي نحو التعليم التقني والمهني. وتكونت عينة الدراسة من طلبة المدارس إذ تم اختيار مدرستين من مدينة الحديدة، إحداهما للبنين والأخرى للبنات، ومثل ذلك بالنسبة لمدينة إب، واختير أربع مدارس من أمانة العاصمة صنعاء اثنتان للبنين واثنتان للبنات، واختيرت من هذه المدارس (336) طالباً وطالبة موزعين بواقع (180) طالباً وطالبة من بين طلبة الصف الثالث الثانوي، و(156) طالباً وطالبة من بين طلبة الصف التاسع للتعليم الأساسي، وروعي تمثيل البنين والبنات بأعداد متساوية وبواقع (168) طالباً و(168) طالبة، أما بالنسبة لشرائح المجتمع الذين لهمهم علاقة بمخرجات التعليم التقني والمهني، فقد تم تحديدهم بالاعتماد على الطلبة أنفسهم، حيث كفوا بإيصال مقياس الاتجاه إليهم بعد أن تم تدريبهم على كيفية تمليته، وقد حدد عددهم ب (168) ليكون مساوياً لكل من الطلبة والطالبات لأغراض المقارنة الإحصائية، وبذلك يكون عدد أفراد العينة الإجمالي (504) فرداً. قام الباحث ببناء مقياس للاتجاهات نحو التعليم التقني والمهني، وذلك بأن وجه سؤال مفتوح إلى عينة من طلبة الصف التاسع للتعليم الأساسي والثالث الثانوي بلغ عددهم (50) طالباً وطالبة من بين

طلبة أمانة العاصمة صنعاء، إضافة إلى (20) شخصاً من أصحاب المهن ذات العلاقة بمخرجات التعليم التقني والمهني. وقد طلب منهم بموجب السؤال ذكر سلبيات وإيجابيات هذا النوع من التعليم، وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي: عدم وجود فروق ذات دلالات إحصائية عند مستوى (0.05) بين طلبة التعليم الأساسي والثانوي في اتجاهاتهم نحو التعليم التقني. وزيادة اتجاهات الطلبة على الطالبات نحو التعليم التقني، وذلك يعود إلى النظرة السائدة من قبل المجتمع إلى طبيعة العمل التقني وعدم تقبله لممارسة المرأة.

3) دراسة (هميسات، والبدور، 1999):

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مستوى اتجاهات طلاب الصف العاشر الأساسي في المدارس الحكومية نحو التعليم المهني، ولقد اشتملت عينة الدراسة على (700) طالب من طلاب الصف العاشر الأساسي الذكور، وهذا يشكل ما نسبته 20% من مجتمع الدراسة موزعين على 25 شعبة من مديريات التربية والتعليم في المحافظات الجنوبية من الأردن (الكرك – الطفيلة – معان - العقبة) وقد تم اختيارهم بالطريقة الآتية: تم حصر جميع شعب طلاب الصف العاشر الأساسي لمجتمع الدراسة والبالغ عددهم (127) شعبة، وتم بعد ذلك اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية الطبقية على مستوى المديرية والعنقودية على مستوى الشعبة (تم اختيار عدد من الشعب من كل مديرية بحيث يكون مجموع الطلبة فيها مماثلاً لنسبة تمثل كل مديرية في مجتمع الدراسة). وتم استخدام مقياس اتجاهات الطلبة نحو التعليم المهني الذي اشتمل على (28) فقرة، نصفها إيجابية، والأخرى سلبية، وأمام كل فقرة سلم من خمس درجات حسب مقياس ليكرت، وهي (أوافق بشدة – أوافق – متردد – لا أوافق – لا أوافق بشدة) تعطى الدرجات (1-2-3-4-5) على الترتيب للفقرات الإيجابية، وعكسها للفقرات السلبية. وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يأتي: تدني اتجاهات أفراد العينة نحو التعليم المهني، وقد يعزى هذا التدني إلى النظرة المتدنية للتعليم المهني، كما أن الطلبة الذين يقبلون في التعليم المهني هم أصحاب المعدلات المتدنية. وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في اتجاهات الطلبة في محافظات جنوب الأردن نحو التعليم المهني تعزى لاختلاف مهنة الأب.

4) دراسة (الملة، 2001):

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى إلمام خريجي المرحلة الثانوية بأهمية التعليم التقني العالي بالنسبة للمملكة العربية السعودية، خاصة في هذا العصر الذي يشهد تغيرات تقنية سريعة ومتلاحقة وتزداد معه حاجة المملكة إلى كفاءات وطنية تستطيع ملاحقة هذه التغيرات، كما اقتضت هذه الدراسة على الطلبة المقبولين في الفصل الأول من العام الدراسي 1420-1421هـ في أربع كليات تقنية (الرياض، أمبها، الدمام، الباحة) من خريجي الثانوية العامة والمعاهد الثانوية التجارية والصناعية والعلمية والمراقبين الفنيين. وقد تم اختيار هذه الكليات فقط؛ لأنها توجد في مناطق مختلفة من المملكة حيث تختلف ظروف

وطبيعة كل منطقة عن الأخرى، كما أنها تضم تخصصات وبرامج متنوعة، إضافة إلى أن افتتاحها كان في سنوات مختلفة البالغ عددهم (6428) طالباً، قام الباحث بتطوير أداة (استبانة) لجمع بيانات هذه الدراسة بعناية تامة، بناءً على الدراسات السابقة والأدبيات العلمية ذات الصلة بموضوع البحث. ولقد تم استخدام مقياس لكيرت التدريجي من (1 - 5 أوافق بشدة - أوافق - لا أدري - لا أوافق - لا أوافق بشدة) بحيث يمثل الرقم الأعلى الاختيار الأفضل لأسئلة الاستبانة التي تكونت من (23) عبارة تشمل ما يأتي: المعلومات العامة: وتشمل المؤهل العلمي، التقدير، سنة التخرج، المستوى التعليمي لولي الأمر، وقيست من (1) إلى (4). وأسباب التحاق الطلبة بالكليات التقنية، وقيست بالعبارات من (5) إلى (23). ولقد توصل الباحث إلى أهم النتائج للدراسة وهي أن معظم خريجي المعاهد الفنية يميل للدراسة التطبيقية أكثر من زملائهم خريجي الثانوية العامة والمعاهد العلمية والمعاهد الثانوية التجارية، كما أسفرت النتائج عن وجود ذلك الميول لدى خريجي المعاهد الصناعية من أفراد عينة الدراسة.

5) دراسة (الأشول، 2002):

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أسباب تدني مستوى فاعليته في تحقيق أهدافه، كما هدفت إلى تشخيص الواقع ومعرفة التحديات والمشاكل، والأسباب التي حالت دون تقدمه وتطوره، كما تم تطبيق الأداة على الآتي: معاهد ومراكز التعليم والتدريب المهني والتقني. وفئة المعلمين والموجهين والمديرين. وفئة السلطات القيادية العليا القائمة على هذا النمط من التعليم. وتم استخدام الطريقة العشوائية لاختيار العينة بما يتناسب وحجم كل فئة بما فهم السلطات التعليمية للمقابلات الشخصية. وكما تكونت أداة الدراسة من ثلاث أدوات هي: استبيان خاص بالمعلمين، والموجهين، والمديرين. والمقابلة غير الموجهة المعدة للسلطات التعليمية العليا. والتحليل للإحصائيات الرسمية (طريقة إعادة تركيب الحياة الدراسية للفوج الطلابي). وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة على النحو الآتي: إن واقع التعليم التقني متدن ويعاني من مشكلات فنية وإدارية كبيرة أبرزها قلة توافر الموارد البشرية، وقلة توافر المشاغل والتجهيزات اللازمة للتدريب. وإن من أهم غياب وتسرب الطلبة يعود إلى غياب المشاركة والتنسيق بين أولياء الأمور والمختصين في المعاهد التقنية. ومن أسباب عزوف الطلبة عن الالتحاق بهذا النوع من التعليم وعدم الإقبال عليه يعود إلى عدم وضوح السياسة التعليمية تجاه التعليم التقني والمهني وعدم اتخاذ الإجراءات المناسبة التي تكفل للخريجين الحصول على فرص عمل مناسبة.

6) دراسة (حماد، 2004):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات الشباب السعودي نحو التعليم الفني، حيث كانت عينة الدراسة (1152) طالباً من الطلبة المتحقيين بالكليات التقنية في كل من الرياض، والدمام، وجدة، ومن غير المتحقيين (950) طالباً من طلاب الثانوية العامة لتلك المدن. وقد تلخصت نتائج الدراسة في النقاط الآتية: إن نصف العينة من المتحقيين يرون أن أهم الأسباب في توجيههم للتعليم الفني تكمن في أن التعليم

الفني هو أحد البدائل في حالة عدم القدرة على دخول التعليم الجامعي. وأشارت البيانات أن 52.5% من غير الملتحقين لا يعلمون بوجود برامج التعليم الفني في الكليات والمعاهد التابعة للمؤسسة العامة للتعليم الفني. والاتجاه إيجابي للملتحقين نحو التعليم الفني، وهو غير ذلك لغير الملتحقين فإن الفكرة على ما يبدو غير واضحة الوضوح نفسه عند الملتحقين. وإن اختلاف المدينة يؤدي إلى اختلاف الاتجاه نحو النظرة المستقبلية للتعليم الفني، والاتجاه نحو البيئة التدريبية بالنسبة للطلبة الملتحقين وغير الملتحقين. وأهم العوامل التي تؤثر في الاتجاه نحو التعليم الفني من وجهة نظر الملتحقين وغير الملتحقين هي تعدد فرص ومجالات التعليم الفني.

7) دراسة (الغانم 2004):

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن اتجاهات الشباب القطري نحو العمل الفني الصناعي، وتبلورت أهداف فرعية هي: تحديد طبيعة اتجاهات الشباب (سلباً أو إيجاباً) نحو العمل الفني الصناعي. والكشف عن دور بعض العوامل الاجتماعية المؤثرة (مثل المستوى التعليمي للوالدين، وعمل بعض الأقارب في الأعمال الفنية الصناعية). والكشف عن التباين - إن وجد - في اتجاهات الشباب نحو العمل الفني الصناعي في المرحلة التعليمية المختلفة. وتكونت عينة الدراسة من الشباب القطري في مراحل التعليم الثلاث (الإعدادية - الثانوية - الجامعية) وكان عددها (400) شاب قطري وهي من الذكور فقط. وقد سحبت بطريقة عشوائية منتظمة من أجل تحقيق قدر لا بأس به من التمثيل داخل العينة، فلقد اعتمدت هذه الدراسة على الاستبانة في جمع معطياتها وقد تشكل من قسمين، القسم الأول يضم مجموعة من الأسئلة تمثل المتغيرات الأساسية في الدراسة مثل المرحلة التعليمية ومستوى تعليم الوالدين وعمل بعض الأقارب في المهن الفنية، وبعض المعلومات الأخرى (مثل السن والحالة الاجتماعية)، القسم الثاني يحتوي 11 عبارة صيغت بدقة بهدف قياس اتجاهات الشباب نحو العمل الفني الصناعي، ويقوم المبحوثون باختيار الإجابة التي تعبر عن موقفهم تجاه كل عبارة، وهي تتراوح بين أوافق، لا أوافق، ولا أعرف. ولقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: هناك عزوف عند نسبة كبيرة من أفراد العينة عن المهن الفنية الصناعية حيث رفض عدد كبير منهم اختيار هذه المهنة للعمل بها. وهناك نسبة كبيرة من أفراد العينة لا تعد العمل الفني يحقق المكانة الاجتماعية للفرد أو يحقق كثيراً من الطموحات. وهناك عزوف عند نسبة كبيرة من أفراد العينة عن الالتحاق بالتعليم الفني ولم يتأثر هذا الاتجاه بنوع التعليم (العلمي، الأدبي).

8) دراسة (الهدواني، 2007):

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين عدم وجود فرص عمل للخريجين وبين عدم إدماجهم بسوق العمل، وكذلك معرفة الأسباب التي تعوق عملية إدماج وتمكين الخريجين في سوق العمل كالنظر المجتمعية السلبية للعمل المهني ومدى فاعلية برامج التدريب والتأهيل. وتوصلت الدراسة إلى النتائج منها: لا تزال نسبة الالتحاق بالمعاهد التقنية منخفضة خاصة الإناث؛ مما ينعكس سلباً على عملية الاندماج

والتمكنين للمرأة. ومن أهم أسباب التحاق الطالب بهذا التعليم هو سهولة الحصول على فرصة عمل بعد التخرج. وترجع أسباب عدم التحاق الطلب بالمجال الذي يرغبون فيه إلى عدم وجود التخصص المطلوب بالمعهد أو قلة المقاعد، وصعوبة اختبارات القبول في التخصصات المطلوبة. ومن أسباب البطالة بين خريجي التعليم المهني والتقني قلة الدرجات الوظيفية المخصصة للخريجين من الخدمة المدنية، والوساطة وعدم التنسيق المسبق في نوعية التخصصات التي تدرس وفق متطلبات سوق العمل. وعدم ملائمة التأهيل والتدريب مع التطورات الحديثة الموجودة في سوق العمل.

9) دراسة (فلانة، 2009):

هدفت هذه الدراسة إلى الآتي: التعرف على أسباب عزوف طلاب التعليم الثانوي عن الالتحاق بالكلية التقنية. والتعرف على اختلاف أسباب عزوف الطلبة عن الالتحاق بالكلية التقنية باختلاف كل من الصف والتخصص. وتكونت عينة الدراسة من (356) طالباً من طلاب المرحلة الثانوية في الصف الأول ثانوي (130 طالباً) و الثالث ثانوي بقسميه (العلمي = 138، الشرعي = 88) طالباً، تراوحت أعمار الطلبة بين (15 - 25) عاماً، بمتوسط عمري مقداره (17,57)، وبانحراف معياري مقداره (1,53). وتم بناء استبانته تهدف إلى التعرف على أسباب عزوف الطلبة عن الالتحاق بالكلية التقنية بمدينة مكة المكرمة وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة على النحو الآتي: أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي لأبعاد مقياس أسباب العزوف تتراوح ما بين (95,14، 56,39) حيث جاءت أكثر الأبعاد سبباً في العزوف مرتبة على النحو الآتي: بعد المجتمع، و بعد مستقبل المهنة، و بعد الطالب، و بعد المعلمين، و بعد وسائل الإعلام. وكما أظهرت النتائج أن ترتيب أسباب عزوف الطلبة عن الالتحاق بالكلية التقنية لا يختلف باختلاف الصف. وأظهرت النتائج أن ترتيب أسباب عزوف الطلبة عن الالتحاق بالكلية التقنية لا يختلف باختلاف التخصص.

تعليق عام على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة، نلاحظ أن بعض الدراسات السابقة هدفت إلى قياس اتجاهات طلبة المدارس نحو التعليم التقني كدراسة (شمسان، والهيبي، 1999)، ودراسة (الملة، 2001)، ودراسة (الغانم، 2004)، ودراسة (هميسات، والبدور، 1999)، ودراسة (تسنغ، 1991)، ودراسة (حماد، 2004)، بينما هدفت بعضها إلى الكشف عن أسباب تدني مستوى فاعليته في تحقيق أهدافه، وتشخيص الواقع ومعرفة التحديات والمشاكل، والأسباب التي حالت دون تقدمه وتطوره. كدراسة (الأشول، 2002).

وقد تم الاستفادة من هذه الدراسات في معظم خطوات الدراسة، ابتداءً من تحديد مشكلة الدراسة وأستلها، والمنهج المناسب الذي استخدم، وفي بناء أداة الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسات، وفي تفسير النتائج ومناقشتها، إضافة إلى ما سبق فإن الباحث يعايش المشكلة في مؤسسات التعليم التقني كونه معلماً في المعهد التقني الصناعي بمحافظة دمار، ما يعطي هذه الدراسة أهمية كبيرة

لمعرفة أسباب عزوف الطلبة ذوي المعدلات المتوسطة والمرتفعة عن الالتحاق بهذا النوع من التعليم في اليمن.

واختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الجوانب الآتية:

موضوع الدراسة حيث تعد هذه الدراسة أول محاولة -بحدود علم الباحث- تتناول أسباب العزوف عن الالتحاق بالتعليم التقني من وجهة نظر الطلبة أنفسهم. واختيار العينة حيث اختارت الدراسة الحالية طلبة التعليم العالي بجامعة ذمار عينة لها.

إجراءات الدراسة

أولاً: منهج الدراسة:

يسعى الباحث من خلال دراسته إلى معرفة الأسباب المؤدية إلى عزوف الطلبة عن الالتحاق عن التعليم التقني من وجهة نظرهم مستخدماً في ذلك المنهج الوصفي التحليلي، كمنهج يتناسب مع طبيعة مثل هذا النوع من الدراسات بعد تجميع البيانات والمعلومات والمراجع المتعلقة بأغراض الدراسة ومحاولة تحليلها لإعطاء وصفاً رقمياً يوضح درجة تأثير تلك الأسباب على عزوف الطلبة عن الالتحاق عن التعليم التقني.

ثانياً: مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة المستوى الأول بجامعة ذمار للعام الجامعي (2009-2010)، والبالغ عددهم (2931) طالباً وطالبة، ونظراً لضخامة حجم مجتمع الدراسة فقد تم تحديد أربع كليات من أصل تسع كليات بجامعة ذمار في حدود الدراسة، وهي (كلية التربية، وكلية العلوم الإدارية، وكلية العلوم التطبيقية، وكلية الهندسة) كمجتمع للدراسة الحالية وتم إجراء الدراسة عليها، والجدول الآتي يوضح توزيع مجتمع الدراسة المستخدم في هذه الدراسة.

جدول رقم (1)

يوضح توزيع مجتمع الدراسة المستخدم في هذه الدراسة

م	الكلية	القسم	النوع		الإجمالي
			ذكور	إناث	
1	الهندسة	معماري	53	4	57
		بناء	139	7	146
		سدود	115	0	115
		ميكانيكا	115	0	115
		الإجمالي	422	11	433
2	العلوم التطبيقية	كيمياء	81	27	108
		فيزياء	24	1	25

م	الكلية	القسم	النوع		الإجمالي
			ذكور	إناث	
		علوم حياة	49	53	102
		رياضيات	11	2	13
		جيولوجيا	40	0	40
		الإجمالي	205	83	288
		عام	304	30	334
3	العلوم الإدارية	الإجمالي			334
		إسلامية	20	13	33
		عربي	11	13	24
		إنجليزي	60	43	103
		رياضيات	60	41	101
		فيزياء	72	26	98
		كيمياء	46	33	79
		أحياء	61	29	90
		تربية فنية	29	8	37
		الإجمالي	359	206	565
		الإجمالي العام	1290	330	1620

(إحصائية نيابة شؤون الطلاب بجامعة دمار، 2009 – 2010).

ثالثاً: عينة الدراسة:

ومن أجل إيجاد درجة عالية من تمثيل مجتمع الدراسة البالغ حجمه وقت اختيارها (1620) طالباً وطالبة، فقد تم اختيار أفراد عينة الدراسة من الطلبة بطريقة عشوائية، كما تم تحديدها بنسبة (25%) من مجتمع الدراسة، حيث بلغ حجمها (408) طلاب وطالبات.

رابعاً: أداة الدراسة:

ومن أجل تصميم أداة قياس (الاستبانة) لمعرفة أسباب العزوف عن الالتحاق بالتعليم التقني من وجهة نظر الطلبة قام الباحث بعدد من الخطوات حتى وصل إلى شكله النهائي الذي تم اعتماده واستخدامه في هذه الدراسة، وقد تمثلت هذه الخطوات في الآتي:

الإطلاع على الأدبيات التربوية في مجال الإدارة والتخطيط التربوي. وتحديد الهدف من بناء المقياس، وكتابة فقرات الاستبانة، واختبار صدق الاستبانة.

وتجريب الاداة على عينه استطلاعيه، وذلك للتأكد من مدى وضوح التعليمات وفهمها وحساب ثباتها. وصياغة (الاستبانة) بصورته النهائية. حيث تألفت في شكلها النهائي من جزأين: الجزء الأول لمتغيرات

الدراسة ومستوياتها فكانت المتغيرات هي: الجنس، نوع المؤهل الثانوي، التخصص الجامعي، وتكون الجزء الثاني: من (46) فقرة تمثل أسباب العزوف عن الالتحاق بالتعليم التقني من وجهة نظر الطلبة، موزعة في خمسة مجالات على النحو الآتي: المجال الأول: الأسباب المتعلقة بالمجال الاجتماعي وتحتوي على (9) فقرات - وتقيسه الفقرات من (1-9). والمجال الثاني: الأسباب المتعلقة بمجال الإدارة التعليمية وتحتوي على (20) فقرة - وتقيسه الفقرات من (10-29). والمجال الثالث: الأسباب المتعلقة بالمجال الاقتصادي وتحتوي على (7) فقرة - وتقيسه الفقرات من (30-36). والمجال الرابع: الأسباب المتعلقة بالمجال الصحي وتحتوي على (5) فقرات - وتقيسه الفقرات من (37-41). والمجال الخامس: الأسباب المتعلقة بمجال سوق العمل وتحتوي على (5) فقرات - وتقيسه الفقرات من (42-46).

صدق الأداة:

الصدق يعني أن أداة الدراسة (الاستبانة) تقيس فعلاً وحقيقة ما صممت لقياسه، أو يعني أن المقياس يقيس الظاهرة أو السمة التي وضع لقياسه ولا يقيس ظاهرة أو سمة أخرى، وهو عبارة عن المدى الذي يمكن أن نقرر بموجبه أن المقياس يقيس مفهوماً نظرياً محدداً أو سمة معينة، ولعل معامل الارتباط هو أكثر المؤشرات شيوعاً في الكشف عن هذا النوع من الصدق .

تكونت العينة الاستطلاعية من (34) طالباً وطالبة من طلبة جامعة ذمار للعام الجامعي (2009-2010)، ويشكلون نسبة (2.1 %) من مجتمع العينة. ولتحقق من صدق أداة الدراسة الحالية استخدم الباحث ثلاث طرائق هي:

الطريقة الأولى:

استطلاع آراء المحكمين، وتعتمد هذه الطريقة على فكرة الصدق الظاهري Face Validity أو صدق المحتوى معاً، ويسميه آخرون بصدق المحكمين، حيث قام الباحث بتصميم الاستبانة في صورتها الأولية وعرضها على (36) من الأساتذة المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في عدد الجامعات اليمنية وبعض ذوي الخبرة والاختصاص في مجال الإدارة والتخطيط التربوي، والعاملين في ميدان التعليم التقني بمؤسسات التعليم التقني والتدريب المهني بمحافظة ذمار، وقد تضمنت الاستبانة في صورتها الأولية (76) فقرة موزعة في خمسة مجالات.

وتضمنت أيضاً رسالة مصاحبة موجهة إلى الأساتذة المحكمين، لإبداء الرأي حول مدى وضوح العبارات ودقتها وشموليتها، ومناسبة ارتباط كل منها بالمجال الذي تنتهي إليه، وكذلك مدى مناسبة المجالات الرئيسية لقياس أسباب العزوف عن الالتحاق بالتعليم التقني من وجهة نظر الطلبة، وتدوين ملاحظاتهم ومقترحاتهم بالحذف والإضافة، وإعادة الصياغة، وإجراء التعديل المناسب، وقد عد الباحث حصول أي فقرة على نسبة موافقة (80%) من الخبراء المحكمين بأنها تتصف بالصدق.

ثم قام الباحث بجمع الاستبانات التي تم عرضها على الأساتذة المحكمين وهي في صورتها الأولية، حيث كانت ملاحظاتهم على النحو الآتي:

اتفق جميع الأساتذة المحكمين بالإجماع على المجالات الرئيسة للاستبانة. وأبدوا الموافقة على ارتباط المجالات بأسباب العزوف، وارتباط الفقرات بكل مجال. وتم استبعاد بعض الفقرات وإعادة صياغة البعض الآخر. وأجرى الباحث التعديلات التي اتفق عليها (80%) من الأساتذة المحكمين.

الطريقة الثانية:

حساب الصدق باستخدام طريقة الاتساق الداخلي، أو صدق البناء (Construct Validity) حيث يتم تحديد ارتباط كل فقرة بالدرجة الكلية الناتجة عن مجموع الفقرات التي تتكون منها الاستبانة، وكذلك ارتباط المجالات ببعضها البعض وأيضاً ارتباط كل منها بالأداة الكلية، وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation)، وقد كانت جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً، والجدول رقم (2) يوضح تلك المعاملات:

جدول رقم (2)

يوضح معاملات ارتباط فقرات أداة الدراسة ببعضها ومعاملات ارتباط المجالات ببعضها البعض وارتباط كل منها بالأداة

م	الفقرات	الارتباط	مستوى المعنوية
1	لا يقدر المجتمع المحلي مهنة خريجي المعاهد التقنية.	0.398**	0.000
2	عدم اقتناع أسر الطلبة الأذكيا بالتعليم التقني.	0.473**	0.000
3	أغلب الملتحقين في التعليم التقني هم من ذوي المعدلات المتدنية.	0.513**	0.000
4	ينظر الناس إلى طلبة المعاهد التقنية على أنهم أقل ذكاء من غيرهم.	0.532**	0.000
5	الثقافة المتدنية التي يحملها المجتمع حول أهمية التعليم التقني.	0.393**	0.000
6	اعتقاد الطالبات بأن هذا النوع من التعليم يقف عقبة أمام زواجهن.	0.419**	0.000
7	الاعتقاد أن هذا التعليم لا يظهر الفرد بمظهر نظيف ولائق أمام الآخرين.	0.571**	0.000
8	فترات العمل طويلة بهذا المجال ولا يتيح لهم الجلوس مع أسرهم.	0.572**	0.000
9	المجتمع اليمني لا يشجع المرأة على ممارسة العمل المهني.	0.503**	0.000
10	غياب برامج الإرشاد والتوجيه المهني لطلبة التعليم العام.	0.325**	0.000
11	ضعف اهتمام وسائل الإعلام بالترويج لمثل هذا النوع من التعليم.	0.241**	0.000
12	لا يوجد توجه نحو إعداد كفاءات وطنية في مجال المهن اليدوية أو الحرفية.	0.453**	0.000
13	ندرة وجود معايير واضحة للقبول في مراحل التعليم التقني.	0.422**	0.000
14	إهمال التربية المهنية في الخطط الدراسية للتعليم الأساسي	0.423**	0.000

م	الفقرات	الارتباط	مستوى المعنوية
	والثانوي.		
15	ضعف مراعاة الميول والاهتمام والاستعداد للطلبة عند توزيعهم في التخصصات.	0.431**	0.000
16	ضعف كفاءة بعض المعلمين والمدرسين.	0.503**	0.000
17	انعدام التدريب الميداني بالتنسيق مع أرباب العمل.	0.486**	0.000
18	ضعف كفاءة خريجي التعليم التقني من الناحية العملية.	0.446**	0.000
19	محتوى المناهج الدراسية لا يواكب تطور المعرفة في التخصص.	0.539**	0.000
20	عدم مواكبة وسائل وتقنيات التعليم التقني لتطور وسائل الاتصال والمعلومات.	0.467**	0.000
21	غياب التنسيق بين التعليم التقني وأصحاب العمل لاستيعاب الخريجين.	0.568**	0.000
22	ضعف التخطيط الشامل لتلبية احتياجات سوق العمل من الكوادر التقنية.	0.434**	0.000
23	ضعف التخطيط في إيجاد التخصصات التي يرغب بها الطلبة الأذكياء.	0.443**	0.000
24	قلة استحداث تخصصات جديدة بما يتناسب واحتياجات سوق العمل.	0.517**	0.000
25	عدم وجود تخصصات تقنية تتناسب مع الطالبات.	0.364**	0.000
26	انعدام فرص التطوير في هذا التعليم إلى مستويات دراسية عليا.	0.544**	0.000
27	غلبة الجانب النظري على الجانب العملي في مناهج التعليم التقني.	0.499**	0.000
28	قلة فرص الترقية لمناصب أعلى لخريجي هذا النوع من التعليم.	0.477**	0.000
29	غياب خطة استراتيجية وطنية ليمتد المهنة التقنية.	0.557**	0.000
30	ضعف المردود المالي للعاملين في مجال المهنة اليدوية (الحرفية) مقارنة بالجهد المبذول.	0.603**	0.000
31	قلة فرص التوظيف للخريجين في مجال التعليم التقني.	0.707**	0.000
32	عدم توفر فرص عمل لخريجي التعليم التقني في مجال التخصص.	0.634**	0.000
33	قلة الرواتب والأجور لخريجي المعاهد التقنية مقارنة بخريجي الجامعات.	0.574**	0.000
34	قلة الرواتب والأجور للعمال المحلية مقارنة بالعمال الأجنبية في التخصص نفسه.	0.686**	0.000
35	قلة الحوافز المعنوية والمادية للعاملين بهذا المجال.	0.646**	0.000
36	مناقسة أسلوب الاحتراف المهني في المجتمع على التعليم التقني عن	0.488**	0.000

م	الفقرات	الارتباط	مستوى المعنوية
	طريق الممارسة.		
37	الدراسة في المعاهد التقنية قد تعرض الطالب للمخاطر الصحية.	0.800**	0.000
38	لا تنو افرشروط السلامة الصحية في أماكن الأعمال التقنية.	0.767**	0.000
39	غياب التأمين الصحي للحرفين والتقنيين.	0.655**	0.000
40	ممارسة خريجي التعليم التقني للأعمال التقنية يقلل من مناعة أجسامهم ضد الأمراض.	0.689**	0.000
41	العمل في بعض المجالات التقنية يحتاج إلى جهد كبير وشاق.	0.530**	0.000
42	قلة فرص سوق العمل المتوافرة في وقتنا الحالي داخل اليمن.	0.580**	0.000
43	عدم قدرة خريجي التعليم التقني على التكيف السريع في مجالات العمل.	0.517**	0.000
44	ضعف ثقة أصحاب العمل في دول الجوار بكفاءة مخرجات التعليم التقني.	0.709**	0.000
45	ضعف ثقة أصحاب العمل المحلي بكفاءة مخرجات التعليم التقني.	0.726**	0.000
46	عدم وجود مكاتب تنسيق للعمل لاستيعاب الخريجين من التعليم التقني.	0.652**	0.000
** دالة عند (0.01)			

يتبين من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين فقرات المقياس والدرجة الكلية للمقياس لجميع الفقرات، وقد تراوحت قيم معامل الارتباط بين (**0.800) كأعلى قيمة و(**0.241) كأدنى قيمة.

وبناءً على ذلك فإن جملة الإجراءات المتبعة من قبل الباحث في إطار التحقق من صدق أداة الدراسة في هذا الخصوص أعطت مؤشراً كافياً على صدق أداة الدراسة. ثبات أداة الدراسة:

الثبات يعني الاتساق والدقة في القياس، ويمكن تعريف الثبات بأنه درجة التوافق أو التجانس بين مقياسين لشيء واحد، كما يعرف الثبات بأنه استقرار المقاييس وعدم تناقضه مع نفسه أو أنه يعطي نفس النتائج تقريباً، إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة بعد فترة زمنية مقبولة. يقصد بثبات الاستبانة التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريباً إذا تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم.

وقد قام الباحث بحساب معامل الثبات لأداة الدراسة (الاستبانة) بواسطة تطبيق الأداة على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة بلغت (34) طالباً وطالبة من المجتمع الأصلي للدراسة وتم إدخالها إلى الحاسب الآلي وباستخدام برنامج الرزم الإحصائية spss، ولا سيما (معادلة Cronbach's, Alpha) و طريقة

التجزئة النصفية (Split-Half Reliability) لـ (Spirman Brwov)، وتم حساب معامل الثبات للمجالات الخمسة والثبات العام بطريقة الاتساق الداخلي وكانت معاملات الثبات في الجداول رقم (3)، (4) على النحو الآتي:

جدول رقم (3)

يوضح معاملات كرونباخ ألفا لثبات المجالات الخمسة الرئيسية والثبات العام

الثبات	عدد الفقرات	المتغيرات
0.73	9	الأسباب المتعلقة بالمجال الاجتماعي
0.82	20	الأسباب المتعلقة بمجال الإدارة التعليمية
0.83	7	الأسباب المتعلقة بالمجال الاقتصادي
0.72	5	الأسباب المتعلقة بالمجال الصحي
0.74	5	الأسباب المتعلقة بمجال سوق العمل
0.91	46	الكلي

الجدول (4)

طريقة التجزئة النصفية (Split-Half Reliability) لقياس ثبات الأداة

الثبات	عدد الفقرات	الأداة
0.81	46	الكلي

وقد بلغ معامل الثبات العام = (0.91)، (0.81) وهو معامل ثبات مرتفع جداً مقارنة بالنسب المقبولة في مثل هذه الدراسات، ما جعل الباحث يطمئن إلى أداة الدراسة على درجة عالية من الدقة و الإتقان والاتساق، وهو ما دفع الباحث نحو القيام بالدراسة الميدانية وتطبيق الأداة على أفراد عينة الدراسة. إجراءات تطبيق أداة الدراسة:

بعد تأكد الباحث من اكتمال شروط ومواصفات بناء أداة الدراسة (الاستبانة) من حيث الشمول، والموضوعية، والصدق، والثبات، وظهرت الأداة في صورتها النهائية وأصبحت صالحة للتطبيق الميداني، ولغرض جمع المعلومات تم الشروع في تطبيق الأداة على عينة الدراسة ميدانياً وفق الخطوات الآتية: بعد التنسيق مع الجامعة والمشرف على الرسالة، وتم مخاطبة مديري شؤون الطلبة بالكليات وبعض موظفي الكليات بالتعاون مع الباحث في عملية توزيع الاستبانات على أفراد عينة الدراسة. و بعد موافقة مديري شؤون الطلبة بالكليات وبعض موظفيها على تطبيق أداة الدراسة في الكليات الأربع. تم نسخ الاستبانة بأعداد كافية للطلبة، وأعدت بشكل أنيق في مضاريف خاصة وتسليمها لموظفي بعض الكليات والمعنيين وشرح الكيفية التي يتم من خلالها تعبئة الاستبانات لكي يتم شرحها لأفراد عينة الدراسة من خلال فريق العمل. ولحرص الباحث على أن تتم عملية التطبيق بشكل صحيح قام الباحث بالمتابعة

الحديثة لعملية التطبيق الميداني بالتنسيق مع مدير شؤون الطلبة وبالتعاون مع بعض المعيدين وموظفي الكليات الذين تعاون مع الباحث في توزيع الاستبانات. وقام موظفو الكليات والمعيدون بعد عملية التطبيق وتعبئة الاستبانات من قبل أفراد عينة الدراسة بإعادتها للباحث.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

- وفيما يأتي أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة وغايات استخدام كل منها:
- أساليب الإحصاء الوصفي وتضمنت المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والأوزان المئوية، وذلك بغية التعرف على أسباب العزوف.
 - معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's, Alpha) وطريقة التجزئة النصفية (Split-Half Reliability) لقياس ثبات أداة الدراسة (الاستبانة).
 - معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لاختبار صدق البناء (الاتساق الداخلي) لأداة الدراسة (الاستبانة).
 - تحليل التباين الثلاثي لاختبار دلالة الفروق بين تقديرات الطلبة حول أسباب العزوف عن الالتحاق بالتعليم التقني، تبعاً لمتغيرات الدراسة: (الجنس - نوع المؤهل الثانوي - التخصص الجامعي).

عرض النتائج وتحليلها وتفسيرها:

أولاً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول والذي ينص على:

ما أهم الأسباب المؤدية إلى عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم التقني من وجهة نظرهم في محافظة دمار؟

وللإجابة عن هذا السؤال اتبع الباحث عدة خطوات على النحو الآتي:

الخطوة الأولى: قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان المئوية للمجالات الخمسة في مقياس العزوف (الاستبانة) للعينة الكلية وبين الجدول (5) النتائج.

يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات مقياس العزوف مرتبة تنازلياً

الرتبة	التسلسل	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	درجة التأثير
1	3	المجال الاقتصادي	3.91	0.72	78.20	عالية
2	2	مجال الإدارة التعليمية	3.76	0.53	75.20	عالية
3	5	مجال سوق العمل	3.74	0.76	74.80	عالية
4	1	المجال الاجتماعي	3.60	0.61	72.00	عالية
5	4	المجال الصحي	3.33	0.91	66.60	متوسطة
		الكلية	3.70	0.48	74.00	عالية

ويتضح من نتائج الجدول السابق ما يأتي:

- إن مجالات مقياس العزوف عن الالتحاق بالتعليم التقني من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ككل قد جاءت جميعها بدرجة تأثير عالية، عدا المجال الصحي حيث حصل على درجة تأثير متوسطة.
- إن المتوسط الحسابي الكلي لمجالات مقياس العزوف قد بلغ (3.70)، والانحراف المعياري الكلي بلغ (0.48).

- كما يتضح من ترتيب المتوسطات الحسابية في الجدول السابق أن أكثر المجالات تسبباً في عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم التقني من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ككل هو المجال الاقتصادي، حيث جاء في المرتبة الأولى من بين المجالات ككل وبمتوسط حسابي بلغ (3.91) وانحراف معياري مقداره (0.72) وبدرجة تأثير عالية، وكما جاء في المرتبة الخامسة والأخيرة المجال الصحي بمتوسط حسابي بلغ (3.33) وانحراف معياري مقداره (0.91) وبدرجة تأثير متوسطة.

ومن هذه النتيجة يجد الباحث أن المجال الاقتصادي هو أكثر المجالات تسبباً في عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم التقني من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ككل، كون المردود الاقتصادي لخريجي هذا النوع من التعليم متدنية كما أن خريجي التعليم التقني لا يتساوون مع خريجي الكليات الأخرى العلمية، والدخل المتدني هو الذي جعل الطلبة يعزفون عن الالتحاق بالتعليم التقني، فضلاً عن النظرة الدونية للمجتمع لمخرجات هذا النوع من التعليم؛ نظراً للمردود الاقتصادي الذي لا يفي بمتطلبات الحياة الكريمة لهم.

كما يلاحظ أن متوسط مجال الإدارة التعليمية احتل المرتبة الثانية من بين أكثر المجالات تسبباً في عزوف الطلبة عن الالتحاق عن التعليم التقني حسب تقديرات أفراد عينة الدراسة، وفي هذا دليل على ضعف دور الإدارة التعليمية بهذا النوع من التعليم في تشجيع الطلبة على الالتحاق به، وكما لا توجد الكفاءة المتخصصة التي تستقطب الطلبة الراغبين فعلاً في الدراسة بهذا النوع من التعليم، بل أنها تعمل على فتح باب القبول ولا يقبل علمها إلا من لديهم معدلات متدنية وليس لهم رغبة بالالتحاق بهذا التعليم، أو من لم تتح لهم فرصة القبول بالتعليم العالي (الجامعي).

وكما يلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي للمجال الصحي يعد الأقل تسبباً في عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم التقني من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ككل مقارنة بقيم المتوسطات الحسابية لباقي المجالات، وهذا يعني أن هناك نظرة إيجابية من الناحية الصحية نحو التعليم التقني من أفراد عينة الدراسة ككل، حيث إن في وقتنا الحاضر تتوفر جميع وسائل السلامة المهنية، وكذلك الوعي التام نحو التعامل مع معظم المهن الفنية والتقنية من قبل التقنيين والفنيين والمهنيين.

الخطوة الثانية: قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان المنوية لفقرات كل مجال وترتيبها تنازلياً، وذلك لتوضيح أهم الفقرات تسبباً في عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم التقني لكل مجال على حدة كما يتضح ذلك من خلال الجداول (6)، (7)، (8)، (9)، (10).

الجدول (6)

يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان المنوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مجال الأسباب المتعلقة بالمجال الاجتماعي مرتبة تنازلياً

الرتبة	التسلسل	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المنوي	درجة التأثير
1	2	عدم اقتناع أسر الطلبة الأذكىء بالتعليم التقني.	3.96	1.18	79.20	عالية
1	9	المجتمع اليميني لا يشجع المرأة على ممارسة العمل المهني.	3.96	1.30	79.20	عالية
2	3	أغلب المتحقين في التعليم التقني هم من ذوي المعدلات المتدنية.	3.92	1.28	78.40	عالية
3	1	لا يقدر المجتمع المحلي مهنة خريجي المعاهد التقنية.	3.80	1.06	76.00	عالية
4	4	ينظر الناس إلى طلبة المعاهد التقنية على أنهم أقل ذكاء من غيرهم.	3.74	1.18	74.80	عالية
5	5	الثقافة المتدنية التي يحملها المجتمع حول أهمية التعليم التقني.	3.65	1.15	73.00	عالية
6	6	اعتقاد الطالبات بأن هذا النوع من التعليم يقف عقبة أمام زواجهن.	3.35	1.45	67.00	متوسطة
7	8	فترات العمل طويلة بهذا المجال ولا يتيح لهم الجلوس مع أسرهم.	3.21	1.28	64.20	متوسطة
8	7	الاعتقاد أن هذا التعليم لا يظهر الفرد بمظهر نظيف ولائق أمام الآخرين.	2.8	1.36	56.00	متوسطة
		الكلي	3.6	0.61	72.00	عالية

ويتضح من نتائج الجدول السابق ما يأتي:

- إن درجة تأثير الأسباب المتعلقة بالمجال الاجتماعي الكلية قد جاءت بدرجة عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.60) والانحراف المعياري الكلي بلغ (0.61)، وأن فقرات هذا المجال جاءت بين أوزان مئوية تراوحت ما بين (79.20)، (56.00).
- إن ترتيب المتوسطات الحسابية في الجدول السابق أن أكثر الفقرات تسبباً في عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم التقني من وجهة نظر أفراد العينة ككل هي الفقرتين رقم (2، 9) حيث حصلتا على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.96) وبانحراف معياري مقداره (1.18)، (1.30) على التوالي وبدرجة تأثير عالية، ولكن نستطيع التمييز بينهما من خلال الانحراف فكلما قل الانحراف نجد أن

أفراد العينة متفقيين والعكس صحيح، في حين جاءت في المرتبة الثامنة والأخيرة الفقرة رقم (7) من بين فقرات المجال الاجتماعي وهي أقل الفقرات تسبباً في عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم التقني من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ككل وبمتوسط حسابي بلغ (2.80) وانحراف معياري مقداره (56.00) وبدرجة تأثير متوسطة.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الفقرة رقم (2) والتي تشير إلى أن أسر الطلبة الأذكياء والمتفوقين لا يشجعون أبناءهم على الالتحاق بهذا النوع من التعليم؛ نظراً للمردود غير المجزي في نظر الأسرة اليمنية لهذا التعليم.

كما أن الفقرة رقم (9) تشير إلى عدم تشجيع المجتمع للمرأة على الالتحاق بهذا التعليم؛ نظراً للمشاق والصعوبات الكبيرة التي يتطلبها العمل بالجانب المهني الذي لا يحببه المجتمع اليمني للإناث، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (شمسان، والهيبي، 1999) حيث توصلنا إلى أن زيادة اتجاهات الطلبة على الطالبات نحو التعليم التقني، وذلك يعود إلى النظرة السائدة من قبل المجتمع إلى طبيعة العمل التقني وعدم تقبله لممارسة المرأة،

وأيضاً الفقرة رقم (3) تعزز الفقرات السابقة التي تشير إلى أن الملتحقين بهذا النوع من التعليم هم من ذوي المعدلات المتدنية الذين لم يقبلوا بالتعليم العالي ويضطرون اضطراراً للالتحاق بهذا التعليم دون سابق رغبة ما يؤثر على دراستهم وإنتاجهم المهنية في المستقبل.

وتتفق هذه النتيجة مع ودراسة (هميسات، والبدور، 1999) حيث توصلنا إلى أن تدني اتجاهات أفراد العينة نحو التعليم المهني وقد يعزى هذا التدني إلى النظرة المتدنية للتعليم المهني، كما أن الطلبة الذين يقبلون في التعليم المهني هم أصحاب المعدلات المتدنية، واتفقت أيضاً مع دراسة (حماد، 2004) أن نصف العينة من الملتحقين يرون أن أهم الأسباب في توجيههم للتعليم الفني تكمن في أن التعليم الفني هو أحد البدائل في حالة عدم القدرة على دخول التعليم الجامعي، كما أشارت البيانات أن 52.5% من غير الملتحقين لا يعلمون بوجود برامج التعليم الفني في الكليات والمعاهد التابعة للمؤسسة العامة للتعليم الفني، وتتفق مع دراسة (الغانم، 2004) حيث توصل إلى إن هناك نسبة كبيرة من أفراد العينة لا تعد العمل الفني يحقق المكانة الاجتماعية للفرد أو يحقق كثيراً من الطموحات.

والفقرة الرابعة والخامسة تعزز ما أشارت إليه الفقرات السابقة من النظرة السلبية من المجتمع لهذا النوع من التعليم الذي جعل الملتحقين فيه يعانون من النظرة الدونية ويشعرون بأنهم غير منتجين ومرغوبين من قبل المجتمع،

وأما الفقرات رقم (6)، (7)، (8) التي تعزز هذا الشعور المتدني من قبل الطلبة لهذا التعليم الذي لا يلقي التشجيع والمباركة لا من الأسرة أو المجتمع أو الشرائح المختلفة في المجتمع التي تنظر إليه نظرة قاصرة ودونية تجعل التعليم التقني محتقر من قبل الطلبة وأسرههم والمجتمع الذي يعيشون فيه، وهذا الشعور

والنظرة الدونية لهذا النوع من التعليم جعل الطلبة وأسراهم يحجمون عن الالتحاق بالتعليم التقني رغم ما يقدم لهم من تسهيلات.

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان المنوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مجال الأسباب المتعلقة بمجال الإدارة التعليمية مرتبة تنازلياً

الرتبة	التسلسل	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المنوي	درجة التأثير
1	23	ضعف التخطيط في إيجاد التخصصات التي يرغب بها الطلبة الأذكياء.	4.23	0.99	84.60	عالية جداً
2	21	غياب التنسيق بين التعليم التقني وأصحاب العمل لاستيعاب الخريجين.	4.02	1.10	80.40	عالية
3	26	انعدام فرص التطوير في هذا التعليم إلى مستويات دراسية عليا.	4.00	1.20	80.00	عالية
4	22	ضعف التخطيط الشامل لتلبية احتياجات سوق العمل من الكوادر التقنية.	3.94	1.05	78.80	عالية
5	14	إهمال التربية المهنية في الخطط الدراسية للتعليم الأساسي والثانوي.	3.89	1.20	77.80	عالية
6	15	ضعف مراعاة الميول والاهتمام والاستعداد للطلبة عند توزيعهم في التخصصات.	3.89	1.15	77.80	عالية
7	17	انعدام التدريب الميداني بالتنسيق مع أرباب العمل.	3.89	1.11	77.80	عالية
8	25	عدم وجود تخصصات تقنية تتناسب مع الطالبات.	3.89	1.24	77.80	عالية
9	28	قلة فرص الترقية لمناصب أعلى لخريجي هذا النوع من التعليم.	3.89	1.16	77.80	عالية
10	10	غياب برامج الإرشاد والتوجيه المهني لطلبة التعليم العام.	3.84	1.11	76.80	عالية
11	11	ضعف اهتمام وسائل الإعلام بالترويج لمثل هذا النوع من التعليم.	3.83	1.11	76.60	عالية
12	24	قلة استحداث تخصصات جديدة بما يتناسب واحتياجات سوق العمل.	3.75	1.13	75.00	عالية
13	27	غلبة الجانب النظري على الجانب العملي في مناهج التعليم التقني.	3.68	1.20	73.60	عالية
14	20	عدم مواكبة وسائل وتقنيات التعليم التقني	3.59	1.22	71.80	عالية

الرتبة	التسلسل	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المثوي	درجة التأثير
لتطور وسائل الاتصال والمعلومات.						
15	29	غياب خطة استراتيجية وطنية ليمننة المهن التقنية.	3.59	1.23	71.80	عالية
16	12	لا يوجد توجه نحو إعداد كفاءات وطنية في مجال المهن اليدوية أو الحرفية.	3.57	1.18	71.40	عالية
17	16	ضعف كفاءة بعض المعلمين والمدرسين.	3.51	1.18	70.20	عالية
18	13	ندرة وجود معايير واضحة للقبول في مراحل التعليم التقني.	3.50	1.21	70.00	عالية
19	19	محتوى المناهج الدراسية لا يواكب تطور المعرفة في التخصص.	3.43	1.28	68.60	عالية
20	18	ضعف كفاءة خريجي التعليم التقني من الناحية العملية.	3.29	1.18	65.80	متوسطة
الكلي			3.76	0.53	75.20	عالية

ويتضح من نتائج الجدول السابق ما يأتي:

- إن درجة تأثير الأسباب المتعلقة بمجال الإدارة التعليمية الكلية قد جاءت بدرجة عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.76) والانحراف المعياري الكلي بلغ (0.53)، وأن فقرات هذا المجال جاءت بين أوزان مئوية تراوحت ما بين (0.53)، (65.80).
- إن ترتيب المتوسطات الحسابية في الجدول السابق أن أكثر الفقرات تسبباً في عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم التقني من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ككل هي الفقرة رقم (23) حيث حصلت على المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.23) وانحراف معياري مقداره (0.99) وبدرجة تأثير عالية جداً، كما أن الفقرة رقم (18) هي أقل الفقرات تسبباً في العزوف عن الالتحاق بالتعليم التقني، حيث جاءت في المرتبة الأخيرة من بين جميع فقرات مجال الإدارة التعليمية بمتوسط حسابي بلغ (3.29) والانحراف المعياري بلغ (1.18) وبدرجة تأثير متوسطة.
- ويلاحظ الباحث أن الفقرة رقم (23) تشير إلى أن سبب عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم التقني هو ضعف التخطيط في إيجاد التخصصات النادرة التي يرغب بها الطلبة الأذكى كالمهندسة الدقيقة والمهندسة الإلكترونية... وغيرها، إذ إن هذه التخصصات لا تتوفر بهذا النوع من التعليم ما يجعل الطلبة يحجمون عن الالتحاق به.
- كما أن الفقرة رقم (21) تشير إلى أن هناك غياب وانعدام التواصل والتنسيق بين أصحاب العمل والمهن والورش مع مخططي ومنظمي استراتيجية التعليم التقني والمهني، ما يجعل الطلبة يحجمون عن الالتحاق بالتعليم التقني والمهني.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الأشول، 2002) حيث توصل إلى إن من أسباب عزوف الطلبة عن الالتحاق بهذا النوع من التعليم وعدم الإقبال عليه يعود إلى عدم وضوح السياسة التعليمية تجاه التعليم التقني والمهني وعدم اتخاذ الإجراءات المناسبة التي تكفل للخريجين الحصول على فرص عمل مناسبة. وتعزز الفقرة رقم (22) الفقرة السابقة التي تؤكد انعدام التخطيط والتواصل مع سوق العمل. كما أن الفقرة رقم (26) التي تشير إلى انعدام التطور والتقدم والرقي ومواصلة الدراسة العليا في هذا النوع من التعليم إلى انعكاس ذلك لدى الطلبة وجعلتهم يحجمون ولا يرغبون في الالتحاق بالتعليم التقني. أما الفقرات رقم (14، 15، 17، 25، 28) والتي توضح إهمال هذا النوع من التعليم من قبل التقنيين والمهنيين والمخططين ميدانياً، وضعف في اختبار الطلبة وتوزيعهم على التخصصات بحسب رغباتهم، وانعدام التدريب الميداني للطلبة، ما يؤدي إلى ضعف في المخرجات وينعكس ذلك على عدم قبولهم في سوق العمل. ويلاحظ الباحث أن: كل هذا الضعف والإهمال والتسبب في هذا النوع من التعليم وعدم الاهتمام به من قبل المختصين وأصحاب العمل والمهني أدى إلى الانعكاسات السلبية لدى الطلبة.

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان المنوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مجال الأسباب المتعلقة بالمجال الاقتصادي مرتبة تنازلياً.

الرتبة	التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المنوي	درجة التأثير
1	34	قلة الرواتب والأجور للعمالة المحلية مقارنة بالعمالة الأجنبية في نفس التخصص.	4.27	1.08	85.40	عالية جداً
2	31	قلة فرص التوظيف للخريجين في مجال التعليم التقني.	4.03	1.16	80.60	عالية
3	32	عدم توافر فرص عمل لخريجي التعليم التقني في مجال التخصص.	3.97	1.18	79.40	عالية
4	35	قلة الحوافز المعنوية والمادية للعاملين بهذا المجال.	3.91	1.14	78.20	عالية
5	33	قلة الرواتب والأجور لخريجي المعاهد التقنية مقارنة بخريجي الجامعات.	3.89	1.16	77.80	عالية
6	30	ضعف المردود المالي للعاملين في مجال المهني اليدوية (الحرفية) مقارنة بالجهد المبذول.	3.70	1.30	74.00	عالية
7	36	منافسة أسلوب الاحتراف المهني في المجتمع على التعليم التقني عن طريق الممارسة.	3.57	1.19	71.40	عالية
		الكلية	3.91	0.72	78.20	عالية

ويتضح من نتائج الجدول (8) السابق أن:

- درجة تأثير الأسباب المتعلقة بالمجال الاقتصادي الكلية قد جاءت بدرجة عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.91) وانحراف معياري كلي بلغ (0.72)، وأن فقرات هذا المجال جاءت بين أوزان مئوية تراوحت ما بين (85.40)، (71.40).
- ان ترتيب المتوسطات الحسابية في الجدول السابق أن أكثر الفقرات تسبباً في عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم التقني من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ككل هي الفقرة رقم (34) حيث حصلت على المرتبة الأولى من بين جميع فقرات المجال الاقتصادي وبمتوسط حسابي بلغ (4.27) وانحراف معياري مقداره (1.08) وبدرجة تأثير عالية جداً، كما أن الفقرة رقم (36) هي أقل الفقرات تسبباً في العزوف عن الالتحاق بالتعليم التقني من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث جاءت في المرتبة الأخيرة من بين جميع فقرات المجال الاقتصادي بمتوسط حسابي بلغ (3.57) والانحراف المعياري بلغ (1.19) وبدرجة تأثير عالية.

ويلاحظ الباحث أن الفقرة رقم (34) تشير إلى أن سبب عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم التقني هو قلة الرواتب والأجور للعمال المحلية مقارنة بالعمال الأجنبية في نفس التخصص. في حين الفقرة رقم (31) أن سبب عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم التقني هو قلة فرص التوظيف للخريجين في مجال التعليم التقني، وان الفقرة رقم (30) أن سبب عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم التقني هو ضعف المردود المالي للعاملين في مجال المهن اليدوية (الحرفية) مقارنة بالجهد المبذول. ومن خلال ما سبق يجد الباحث أن تلك الأسباب هي التي أدت إلى عزوف الطلبة عن الالتحاق بهذا النوع من التعليم.

جدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مجال الأسباب المتعلقة بالمجال الصحي مرتبة تنازلياً

الرتبة	التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	درجة التأثير
1	41	العمل في بعض المجالات التقنية يحتاج إلى جهد كبير وشاق.	3.74	1.13	74.80	عالية
2	39	غياب التأمين الصحي للحرفيين والتقنيين.	3.54	1.31	70.80	عالية
3	38	لا تتوافر شروط السلامة الصحية في أماكن الأعمال التقنية.	3.32	1.31	66.40	متوسطة

الرتبة	التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المنوي	درجة التأثير
4	37	الدراسة في المعاهد التقنية قد تعرض الطالب للمخاطر الصحية.	3.03	1.38	60.60	متوسطة
5	40	ممارسة خريجي التعليم التقني للأعمال التقنية يقلل من مناعة أجسامهم ضد الأمراض.	3.02	1.42	60.40	متوسطة
		الكلية	3.33	0.91	66.60	متوسطة

ويتضح من الجدول السابق أن:

- درجة تأثير الأسباب المتعلقة بالمجال الصحي الكلية قد جاءت بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.33) وبانحراف معياري كلي بلغ (0.91)، وأن فقرات هذا المجال جاءت بين أوزان مئوية تراوحت ما بين (74.80)، (60.40).

- أن ترتيب المتوسطات الحسابية في الجدول السابق أن أكثر الفقرات تسبباً في عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم التقني من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ككل هي الفقرة رقم (41) حيث حصلت على المرتبة الأولى من بين جميع فقرات المجال الصحي وبمتوسط حسابي بلغ (3.74) وبانحراف معياري مقداره (1.13) وبدرجة تأثير عالية، كما أن الفقرة رقم (40) هي أقل الفقرات تسبباً في العزوف عن الالتحاق بالتعليم التقني من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ككل، حيث جاءت في المرتبة الأخيرة من بين جميع فقرات المجال الاقتصادي بمتوسط حسابي بلغ (3.02) وبانحراف معياري بلغ (1.42) وبدرجة تأثير متوسطة.

ومن النتيجة السابقة يجد الباحث أن سبب عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم التقني هو المشاق والصعوبات والجهد الكبير الذي يتطلبه العمل في المجال التقني والمهني، كما أن غياب التأمين الصحي للحرفيين والتقنيين والمهنيين هو ما جعل الطلبة يشجعون على عدم الالتحاق بالتعليم التقني.

جدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان المنوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مجال الأسباب المتعلقة بمجال سوق العمل

الرتبة	التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المنوي	درجة التأثير
1	42	قلة فرص سوق العمل المتوافرة في وقتنا الحالي داخل اليمن.	4.06	1.15	81.20	عالية
2	46	عدم وجود مكاتب تنسيق للعمل لاستيعاب الخريجين من التعليم التقني.	3.98	1.22	79.60	عالية

الرتبة	التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المثوي	درجة التأثير
3	44	ضعف ثقة أصحاب العمل في دول الجوار بكفاءة مخرجات التعليم التقني.	3.68	1.24	73.60	عالية
4	45	ضعف ثقة أصحاب العمل المحلي بكفاءة مخرجات التعليم التقني.	3.63	1.14	72.60	عالية
5	43	عدم قدرة خريجي التعليم التقني على التكيف السريع في مجالات العمل.	3.35	1.17	67.00	متوسطة
الكلي			3.74	0.76	74.80	عالية

ويتضح من نتائج الجدول السابق أن:

- درجة تأثير الأسباب المتعلقة بمجال سوق العمل الكلية قد جاءت بدرجة عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.74) وبانحراف معياري كلي بلغ (0.76)، وأن فقرات هذا المجال جاءت بين أوزان مئوية تراوحت ما بين (81.20)، (67.00).
- ان ترتيب متوسطات الجدول السابق أن أكثر الفقرات تسبباً في عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم التقني من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ككل هي الفقرة رقم (42)، حيث حصلت على المرتبة الأولى من بين جميع فقرات المجال الاقتصادي وبمتوسط حسابي بلغ (4.06) وانحراف معياري مقداره (1.15) وبدرجة تأثير عالية، كما أن الفقرة رقم (43) هي أقل الفقرات تسبباً في عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم التقني من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ككل، حيث جاءت في المرتبة الأخيرة من بين جميع فقرات مجال سوق العمل بمتوسط حسابي بلغ (3.35) والانحراف المعياري بلغ (1.17) وبدرجة تأثير عالية.
- ومن النتيجة السابقة يلاحظ الباحث من نتيجة الفقرة رقم (42) هي الفقرة الأكثر تسبباً في عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم التقني؛ بسبب قلة فرص العمل مقارنة مع خريجي الجامعات، كما تعزز الفقرة رقم (46) الفقرة السابقة وهو عدم وجود مكاتب تنسيق للعمل، وذلك لاستيعاب الخريجين من هذا التعليم حيث إن المردود الاقتصادي لا يفي بمتطلبات الحياة.
- وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الاشول، 2002) حيث توصل إلى إن من أسباب عزوف الطلبة عن الالتحاق بهذا النوع من التعليم وعدم الإقبال عليه يعود إلى عدم وضوح السياسة التعليمية تجاه التعليم التقني والمهني، وعدم اتخاذ الإجراءات المناسبة التي تكفل للخريجين الحصول على فرص عمل مناسبة.
- كما يلاحظ من نتيجة الفقرة رقم (44) أن أصحاب العمل المحليين وفي دول الجوار لا تثق بكفاءة خريجي هذا النوع من التعليم؛ بسبب عدم التطور والرقى بنوعية هذا التعليم، وكذلك عدم اهتمام المخططين والمنظمين بمؤسسات التعليم التقني بمواكبة التطورات الحديثة والتكنولوجيا وإعداد الكوادر

المؤهلة والمتخصصة، وتغلب الجانب النظري على العملي ما يُثقل كاهل الطلبة ويجعلهم غير قادرين على التطبيق الميداني للمهن والحرف اليدوية في الورش والمعامل الخاصة التي تتطلب احتراف وسرعة إنجاز، كون القطاع الخاص لا يرغب بالخريجين غير المحترفين ولا توجد لديه الإمكانيات والرغبة بالصبر وتدريب الخريجين لديهم.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الثاني والذي ينص على:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) في تقديرات الطلبة حول أسباب العزوف عن الالتحاق بالتعليم التقني تعزى للمتغيرات الآتية: (الجنس – نوع المؤهل الثانوي – التخصص الجامعي)؟

وللإجابة عن هذا السؤال قام الباحث باستخدام اختبار تحليل التباين الثلاثي لاختبار دلالة الفروق بين تقديرات الطلبة حول أسباب العزوف عن الالتحاق بالتعليم التقني تعزى للمتغيرات الآتية: (الجنس – نوع المؤهل الثانوي – التخصص الجامعي) كما يتضح من خلال نتائج الجدول (11).

جدول (11)

نتائج اختبار تحليل التباين الثلاثي لاختبار دلالة الفروق في تقديرات الطلبة حول أسباب العزوف عن الالتحاق بالتعليم التقني تعزى للمتغيرات الآتية: (الجنس – نوع المؤهل الثانوي – التخصص الجامعي)

مصدر التباين	مجموع المربعات Type III Sum of Squares	درجة الحرية df	متوسط المربعات Mean Square	قيمة F	مستوى الدلالة Sig
الجنس	0.19	1.00	0.19	0.78	0.38
نوع المؤهل الثانوي	0.07	1.00	0.07	0.28	0.59
التخصص الجامعي	0.09	1.00	0.09	0.35	0.55
الجنس * نوع المؤهل الثانوي	0.36	1.00	0.36	1.45	0.23
الجنس * التخصص الجامعي	0.13	1.00	0.13	0.52	0.47
نوع المؤهل الثانوي * التخصص الجامعي	0.24	1.00	0.24	0.98	0.32

ويتضح من نتائج الجدول السابق أن نتيجة تحليل التباين الثلاثي للفروق جاءت على النحو الآتي:

1. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) في تقديرات الطلبة حول أسباب

العزوف عن الالتحاق بالتعليم التقني تعزى للمتغير الجنس (ذكور – إناث)، حيث بلغت قيمة F

(0.781) بمستوى دلالة (0.378) وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

2. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) في تقديرات الطلبة حول أسباب

العزوف عن الالتحاق بالتعليم التقني تعزى للمتغير نوع المؤهل الثانوي (علمي – أدبي) حيث بلغت قيمة

F (0.28) بمستوى دلالة (0.59) وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

3. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha = 0.05)$ في تقديرات الطلبة حول أسباب العزوف عن الالتحاق بالتعليم التقني تعزى للمتغير التخصص الجامعي (علوم طبيعية – علوم إنسانية) حيث بلغت قيمة F (0.35) بمستوى دلالة (0.55) وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$.
4. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha = 0.05)$ في تقديرات الطلبة حول أسباب العزوف عن الالتحاق بالتعليم التقني تعزى للتفاعل بين المتغيرات الآتية: (الجنس – نوع المؤهل الثانوي) حيث بلغت قيمة F (1.45) بمستوى دلالة (0.23) وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$.
5. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha = 0.05)$ في تقديرات الطلبة حول أسباب العزوف عن الالتحاق بالتعليم التقني تعزى للتفاعل بين المتغيرات الآتية: (الجنس – التخصص الجامعي) حيث بلغت قيمة F (0.52) بمستوى دلالة (0.47) وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$.
6. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha = 0.05)$ في تقديرات الطلبة حول أسباب العزوف عن الالتحاق بالتعليم التقني تعزى للتفاعل بين المتغيرات الآتية: (التخصص الجامعي – نوع المؤهل الثانوي) حيث بلغت قيمة F (0.98) بمستوى دلالة (0.32) وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (شمسان، والهيبي، 1999) حيث توصلوا إلى عدم وجود فروق ذات دلالات إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ بين طلبة التعليم الأساسي والثانوي في اتجاهاتهم نحو التعليم التقني، ومع دراسة (الغانم، 2004) حيث توصل إلى أن هناك عزوف عند نسبة كبيرة من أفراد العينة عن المهن الفنية الصناعية، حيث رفض عدد كبير منهم اختيار هذه المهنة للعمل بها، كما أن هناك عزوف عند نسبة كبيرة من أفراد العينة عن الالتحاق بالتعليم الفني، ولم يتأثر هذا الاتجاه بنوع التعليم (العلمي، الأدبي).

ومما سبق يجد الباحث بأن أسباب العزوف لا تختلف باختلاف الجنس أو نوع المؤهل الثانوي أو التخصص الجامعي وقد يرجع ذلك للأسباب الآتية من وجهة نظر الباحث:

إن أفراد عينة الدراسة (الطلبة) متشابهين في العادات والتقاليد، كما يلاحظ عدم الاهتمام بالتوجيه المهني في المرحلتين الأساسية والثانوية من قبل وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم الفني والتدريب المهني، كما لا يوجد إرشاد مهني للطلبة في المراحل السابقة للتعليم التقني، كما أن الطلبة لا يعرفون شيئاً عن نظام الدراسة في التعليم التقني (المعاهد والجامعات ولا يعرفون مستقبل المهن المتوفرة فيها، عدم اهتمام وسائل الإعلام بهذا النوع من التعليم وتوضيح أهميته، ضعف كفاءة خريجي هذا التعليم، عدم كفاية فرص

العمل لخريجي هذا التعليم. وهذه النظرة الموحدة هي التي أدت إلى عدم وجود فروق في الآراء، وهذا يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) في تقديرات الطلبة حول أسباب العزوف عن الالتحاق بالتعليم التقني.

الاستنتاجات:

- 1- العزوف عن الالتحاق بالتعليم التقني في محافظة ذمار هو ظاهرة متعددة المجالات، ويتصدرها مجال الأسباب الاقتصادية، بناءً على ترتيب المتوسطات الحسابية، حيث جاء في المرتبة الأولى من بين المجالات ككل وبدرجة تأثير عالية، وكما جاء في المرتبة الخامسة والأخيرة المجال الصحي وبدرجة تأثير متوسطة.
- 2- هناك قصور حاد في سياسات وأساليب الإدارة التعليمية وانفصال واضح بين مخرجات التعليم التقني واحتياجات سوق العمل.
- 3- الأسباب الصحية لا تشكل عائقاً رئيساً للعزوف مقارنة بالعوامل الأخرى.
- 4- اتجاهات العزوف موحدة بين جميع الطلبة، بغض النظر عن جنسهم أو تخصصهم أو مساهمهم التعليمي.

التوصيات:

- في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن تقديم التوصيات والمقترحات الآتية:
- 1- مراجعة سياسات الأجور لضمان حصول خريجي التعليم التقني على رواتب ومكافآت مجزية مقارنة بغيرهم، وتوفير حوافز مادية للعمال الوطنية الماهرة لتقليل الفجوة مع العمالة الأجنبية.
 - 2- التخطيط لهذا النوع من التعليم وتوجيهه نحو تلبية احتياجات سوق العمل الفعلية، وإنشاء وحدات للتنسيق المستمر بين المعاهد التقنية وأرباب العمل، وتوفير فرص للتدريب العملي الجاد والتطوير المهني المستمر للخريجين.
 - 3- التوسع في إنشاء وحدات تدريبية خاصة بالمرأة وتشجيع التحاق الفتيات بهذا النوع من التعليم من خلال التوعية بكافة أشكالها واستحداث أقسام خاصة بالمرأة تلي احتياجاتها التدريبية.
 - 4- إدماج برامج التوجيه والإرشاد المهني الفعالة في مناهج التعليم العام (الأساسي والثانوي)، وتكثيف الحملات الإعلامية الهادفة لتغيير الصورة الذهنية السلبية تجاه التعليم التقني والأعمال اليدوية.
 - 5- العمل على توفير بيئة عمل صحية وأمنة في الورش والمعامل التقنية، وتعميم التأمين الصحي على العاملين في هذا القطاع.
 - 6- توفير الدرجات الوظيفية الكافية لتغطية العجز القائم لمواكبة التوسع في مؤسسات التعليم الفني.
 - 7- تأهيل وتدريب الكادر الوظيفي بهدف الرفع من أدائهم ومواكبة المتغيرات والتطورات العلمية والتكنولوجية وبما يتناسب مع سوق العمل.

- 8- إدماج برامج التوجيه والإرشاد المهني الفعالة في مناهج التعليم العام (الأساسي والثانوي) لاطلاع الطلبة على الفرص التعليمية المتاحة أمامهم بعد التخرج،، والتأكيد على أهمية التعليم التقني من خلال تعريفهم بالكليات والمعاهد التقنية وبرامجها وطبيعة الدراسة بها ومستقبلها.
- 9- تعزيز مكانة التعليم التقني على المستوى الاجتماعي والاقتصادي من خلال التوعية وتكثيف الحملات الإعلامية الهادفة لإبراز أهميته ومدى الحاجة إليه، وتغيير الصورة الذهنية السلبية تجاه التعليم التقني والأعمال اليدوية، وبما تؤدي إلى تشجيع الطلبة للالتحاق بهذا النوع من التعليم وخاصة المتفوقين منهم.

المقترحات:

- استكمالاً للدراسة الحالية يقترح الباحث إجراء دراسات في المجالات الآتية:
- 1- دراسات مماثلة تشمل جميع محافظات الجمهورية اليمنية.
 - 2- مقارنة مدخلات الكليات والمعاهد التقنية بمخرجاتها للتأكد من مدى استقطابها للطلبة الذين لديهم توجهات إيجابية تجاه التعليم التقني.

المصادر والمراجع:

❖ القرآن الكريم.

المراجع العربية

- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. (1994). *لسان العرب* (ط. 3). بيروت، لبنان: دار صادر.
- أبو جراد، محمد. (1994). *التعليم المهني والتقني في فلسطين: واقع وطموحات*. الخليل، فلسطين: رابطة الجامعيين.
- الأشول، حسين عبد الله عبادي. (2002). *فعالية نظام التعليم المهني والتقني في اليمن* (رسالة دكتوراه منشورة). كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، تونس.
- بدوي، أحمد زكي. (1989). *معجم مصطلحات التعليم الفني والتدريب المهني: إنجليزي-فرنسي-عربي* (ط. 1). دار الكتاب المصري واللبناني.
- تقرير الحكومة اليمنية بشأن التعليم الفني والمهني باليمن. (2004). مقدم إلى ورشة العمل الإقليمية حول تنفيذ التوصيات المشتركة لليونسكو ومنظمة العمل الدولية في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني للدول العربية، صنعاء، اليمن.
- الجريدة الرسمية. (2006). *القانون رقم (23)، المادة (2)، العدد (12)*. وزارة الشؤون القانونية، الجمهورية اليمنية.
- الحاج، أحمد علي. (2002). *مسيرة التعليم والتدريب المهني والتقني في اليمن: تحدياته واستراتيجيات تطويره*. اليمن.
- الحاج، أحمد علي. (2009). *مسيرة التعليم والتدريب المهني والتقني في اليمن*. تعز، اليمن: مؤسسة السعيد للعلوم الثقافية.
- حماد، وليد عبد الله. (2004). *اتجاهات الشباب السعودي نحو التعليم الفني*. الرياض، المملكة العربية السعودية: معهد الإدارة العامة.
- حمدان، عبد الرحيم. (2001). *التعليم التقني في فلسطين ودوره في تحقيق التنمية*. مجلة رؤية، (21).
- الخزاعي، فايز سالم حسن. (1990). *اتجاهات تطوير التعليم الفني في المملكة العربية السعودية* (رسالة دكتوراه غير منشورة). كلية التربية، جامعة عين شمس، مصر.
- الخطيب، محمد بن شحات. (1415هـ). *الأصول العامة للتعليم الفني والمهني: دراسة في استراتيجيات التعليم الفني والمهني ومشكلاته*. الرياض، المملكة العربية السعودية: مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- سعد، عبد الجبار عبد الله. (2000). *التعليم التقني والمهني في اليمن ودوره في خدمة التنمية*. مجلة الفكر التربوي العربي، (8)، 5.
- شمسان، أحمد، وآخرون. (1999). *الاتجاهات نحو التعليم المهني والتقني*. مجلة البحوث والدراسات التربوية، (6)، 14.

- صبري، ماهر. (1421هـ). *مجلة العلوم والتقنية*، (55). مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.
- الصلوي، انتصار محسن. (2007). *آليات تنمية الموارد البشرية في اليمن: دراسة سوسيوولوجية لواقع مؤسسات التعليم التقني والمهني، تعز نموذجًا* (أطروحة دكتوراه). كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.
- عبد العزيز، عصام حسن حسين، وآخرون. (2008). *التقرير السنوي وخطة العمل للعام 2009*. ذمار، اليمن: مكتب التعليم الفني والتدريب المهني.
- عبد العزيز، عصام حسن حسين، وآخرون. (2009). *تقرير مكتب التعليم الفني والمهني بمحافظة ذمار المقدم للجنة التربية والتعليم البرلمانية. الجمهورية اليمنية*.
- الغانم، كلثم علي غانم. (2004). *اتجاهات الشباب والمراهقين نحو العمل الفني الصناعي في المجتمع القطري. حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية*، 24 (224).
- فلاتة، خالد عبد الرحمن بن عثمان. (2009). *التوجيه المهني في التعليم وعلاقته بعزوف الطلبة عن الالتحاق بالكليات التقنية في مدينة مكة المكرمة* (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
- الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. (1994). *القاموس المحيط*. بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة.
- مرشد، مرشد عبد الله. (2006). *واقع التعليم الفني والتدريب المهني للأعوام 2000-2004/2001-2005*. صنعاء، اليمن: الأمانة العامة للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم.
- المصري، منذر. (1991). *التعليم والتدريب المهني في الوطن العربي*. ليبيا: منظمة العمل العربية.
- مصطفى، أحمد. (2001). *مخرجات التدريب المهني وسوق العمل في الأقطار العربية* (ط. 1). طرابلس، ليبيا: المركز العربي للتدريب المهني وإعداد المدربين، منظمة العمل العربية.
- الملة، سعيد بن تركي. (2001). *اتجاهات خريجي المرحلة الثانوية الملتحقين بالكليات التقنية نحو الالتحاق بها. رسالة الخليج العربي*، 22 (79).
- مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحل وأنواعه المختلفة للعام 2006-2007. (2007). صنعاء، اليمن: المجلس الأعلى لتخطيط التعليم.
- الهدواني، عبد الرزاق. (2007). *الإدماج والتمكين لخريجي المعاهد المهنية والتقنية: مقارنة سوسيوولوجية ميدانية في مدينة تعز* (رسالة ماجستير).
- هميسات، حمد، والبدور، عبد الحميد. (1999). *اتجاهات طلاب الصف العاشر الأساسي في محافظات جنوب الأردن نحو التعليم المهني وعلاقتها بمستوى تحصيلهم وتفضيلهم المهني ومهن آبائهم. مجلة مركز البحوث*، 8 (16). جامعة قطر، قطر.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (2006). *مشروع الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2006-2010*. الجمهورية اليمنية.
- وزارة التعليم الفني والتدريب المهني. (2003). *التقرير السنوي*. الجمهورية اليمنية.

References

- Abū Jarād, M. (1994). *Al-ta'lim al-mihani wa-al-taqni fi Filasṭin: Wāqī' wa-ṭumūhāt*. Rābiṭat al-Jāmi'iyyīn.
- Abū Manzūr, J. M. M. (1994). *Lisān al-'Arab* (3rd ed.). Dār Ṣādir.
- 'Abd al-'Aziz, 'I. H. H., et al. (2008). *Al-taqrīr al-sanawī wa-khuṭṭat al-'amal lil-'ām 2009*. Maktab al-Ta'lim al-Fanni wa-al-Tadrib al-Mihani bi-Dhamār.
- 'Abd al-'Aziz, 'I. H. H., et al. (2009). *Taqrīr Maktab al-Ta'lim al-Fanni wa-al-Mihani bi-Muhāfazat Dhamār al-muqaddam lil-Lajnat al-Tarbiyah wa-al-Ta'lim al-Barlamāniyyah*. Republic of Yemen.
- Al-Ashwal, H. A. A. (2002). *Fa'aliyyat niẓām al-ta'lim al-mihani wa-al-taqni fi al-Yaman* (Published doctoral dissertation). University of Tunis.

- Al-Ghānim, K. A. G. (2004). Ittijāhāt al-shabāb wa-al-murāhiqīn naḥwa al-‘amal al-fannī al-‘sinā’ī fi al-mujtama‘ al-Qaṭarī. **Hawliyyāt al-Ādāb wa-al-‘Ulūm al-Ijtīmā’iyyah**, 24(224).
- Al-Hāj, A. A. (2002). **Masīrat al-ta‘līm wa-al-tadrīb al-mihanī wa-al-taḥqīq fi al-Yaman: Taḥaddiyātuha wa-istirātijiyat taṭwīrih**. Yemen.
- Al-Hāj, A. A. (2009). **Masīrat al-ta‘līm wa-al-tadrīb al-mihanī wa-al-taḥqīq fi al-Yaman**. Mu‘assasat al-Sa‘īd lil-‘Ulūm al-Thaqāfiyyah.
- Al-Hudwānī, ‘A. A. (2007). **Al-idmāj wa-al-tamkīn li-kharījī al-ma‘āhid al-mihaniyyah wa-al-taqniyyah: Muqārabah sūsiyūlūjiyyah maydāniyyah fi Madīnat Ta‘izz** (Master’s thesis).
- Al-Khaṭīb, M. ibn Sh. (1415 AH). **Al-uṣūl al-‘āmmah lil-ta‘līm al-fannī wa-al-mihanī: Dirāsah fi istirātijiyāt al-ta‘līm al-fannī wa-al-mihanī wa-mushkilātih**. Maktab al-Tarbiyah al-‘Arabī li-Duwal al-Khalīj.
- Al-Khuzā‘ī, F. S. H. (1990). **Ittijāhāt taṭwīr al-ta‘līm al-fannī fi al-Mamlakah al-‘Arabiyyah al-Su‘ūdiyyah** (Unpublished doctoral dissertation). Ain Shams University.
- Al-Maṣrī, M. (1991). **Al-ta‘līm wa-al-tadrīb al-mihanī fi al-waṭan al-‘Arabī**. Arab Labor Organization.
- Al-Millāh, S. ibn T. (2001). Ittijāhāt kharījī al-marḥalah al-thānawiyah al-multahiqīn bi-al-kulliyāt al-taqniyyah naḥwa al-iltihāq bihā. **Risālat al-Khalīj al-‘Arabī**, 22(79).
- Al-Ṣalawī, I. M. (2007). **Āliyyāt tanmiyat al-mawārid al-bashariyyah fi al-Yaman: Dirāsah sūsiyūlūjiyyah li-wāqī‘ mu‘assasāt al-ta‘līm al-taḥqīq wa-al-mihanī, Ta‘izz namūdhajan** (Doctoral dissertation). Sidi Mohamed Ben Abdellah University.
- Badawī, A. Z. (1989). **Mu‘jam muṣṭalahāt al-ta‘līm al-fannī wa-al-tadrīb al-mihanī: Injlizi-Faransi-‘Arabī** (1st ed.). Dār al-Kitāb al-Miṣrī wa-al-Lubnānī.
- Falātah, K. ‘A. ibn ‘U. (2009). **Al-tawjīh al-mihanī fi al-ta‘līm wa-‘alāqatuha bi-‘uzūf al-ṭalabah ‘an al-iltihāq bi-al-kulliyāt al-taqniyyah fi Madīnat Makkah al-Mukarramah** (Unpublished master’s thesis). Umm Al-Qura University.
- Ḥammād, W. A. (2004). **Ittijāhāt al-shabāb al-Su‘ūdī naḥwa al-ta‘līm al-fannī**. Institute of Public Administration.
- Ḥamdān, ‘A. (2001). Al-ta‘līm al-taḥqīq fi Filasṭīn wa-dawruha fi taḥqīq al-tanmiyah. **Majallat Ru‘yah**, (21).
- Hamisāt, H., & Al-Budūr, ‘A. (1999). Ittijāhāt ṭullāb al-ṣaff al-‘ashīr al-asāsī fi muḥāfazāt janūb al-Urdun naḥwa al-ta‘līm al-mihanī wa-‘alāqatuhā bi-mustawā taḥṣīlihim wa-tafḍīlihim al-mihanī wa-mihan ābā‘ihim. **Majallat Markaz al-Buḥūth**, 8(16).
- Jarīdat al-Rasmiyyah. (2006). **Al-qānūn raqam 23, al-māddah 2** (No. 12). Wizārat al-Shu‘ūn al-Qānūniyyah.
- Majlis al-A‘lā li-Takhṭīṭ al-Ta‘līm. (2007). **Mu‘ashshirāt al-ta‘līm fi al-Jumhūriyyah al-Yamaniyyah: Marāḥiluhu wa-anwā‘uhu al-mukhtalifah lil-‘ām 2006–2007**.
- Marshad, M. A. (2006). **Wāqī‘ al-ta‘līm al-fannī wa-al-tadrīb al-mihanī lil-a‘wām 2000–2001/2004–2005**. Al-Amānah al-‘Āmmah lil-Majlis al-A‘lā li-Takhṭīṭ al-Ta‘līm.
- Muṣṭafā, A. (2001). **Mukhrajāt al-tadrīb al-mihanī wa-sūq al-‘amal fi al-aqtār al-‘Arabiyyah** (1st ed.). Arab Center for Vocational Training and Trainer Preparation.
- Ṣabrī, M. (1421 AH). **Majallat al-‘Ulūm wa-al-Taqniyyah** (No. 55). King Abdulaziz City for Science and Technology.

- Shamsān, A., et al. (1999). Al-ittijāhāt naḥwa al-ta'lim al-mihanī wa-al-taqnī. **Majallat al-Buḥūth wa-al-Dirāsāt al-Tarbawīyah**, 6(14).
- Sa'd, 'A. A. A. (2000). Al-ta'lim al-taqnī wa-al-mihanī fi al-Yaman wa-dawruhu fi khidmat al-tanmiyah. **Al-Fikr al-Tarbawī al-'Arabī**, 8(5).
- Taqrīr al-Ḥukūmah al-Yamaniyyah bi-sha'n al-ta'lim al-fannī wa-al-mihanī bi-al-Yaman. (2004). Paper presented at the Regional Workshop on Implementing UNESCO and ILO Recommendations in Technical and Vocational Education and Training for Arab States, Sana'a, Yemen.
- Wizārat al-Ta'lim al-Fannī wa-al-Tadrīb al-Mihanī. (2003). **Al-taqrīr al-sanawī**.
- Wizārat al-Takḥḥīṭ wa-al-Ta'āwun al-Duwalī. (2006). **Mashrū' al-khuṭṭah al-khamsiyyah al-tḥālithah lil-tanmiyah al-iqtisādiyyah wa-al-ijtimā'iyyah 2006–2010**.
- Al-Firūzabādī, M. Y. (1994). **Al-qāmūs al-muḥīṭ**. Mu'assasat al-Risālah

المراجع الأجنبية:

- Shu-Chen Tesng (1991) Attitude of Taiwanese and Parents Toward Vocational Education Doctoral Dissertation University of Mississippi State Dissertation Abstract International. 529 (4) 1726.
- Unesco (1978), Terminology of Technical and Vocational Education, Geneva.

المراجع الإلكترونية:

- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). (بدون تاريخ). **and Vocational Education Glossary: Technical**. الاسترجاع من موقع اليونسكو: www.unevoc.unesco.org
www.almuoaly.8m.net/alezoof.html

